جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

# التعديلات الدستورية بالجزائر بين مطالب الحراك و أولويات الاصلاح

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- شارف أحمد الأمين
-

إشراف الأستاذ:
-د. زوامبية عبد النور

لجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| -د/أ. قيرع سليم | رئيسا |
| -د/أ. زوامبية عبد النور | مقررا |
| -د/أ. رمضاني مفتاح | ممتحنا |

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/PG/M1539032074/

## فهرس المحتويات:


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | - |
| التشكر | - |
| مقدمة | أ- ج |
| **الفصل الأول: الظاهرة الدستورية في الجزائر** | |
| المبحث الأول: الدستور الجزائري | 04 |
| المطلب الأول: تعريف الدستور | 04 |
| المطلب الثاني: نشأة الدستور الجزائري | 14 |
| المبحث الثاني: أهمية وأنواع الدستور | 21 |
| المطلب الأول: أهمية الدستور | 21 |
| المطلب الثاني: أنواع الدستور | 23 |
| **الفصل الثاني: الحراك الشعبي** | |
| المبحث الأول: الحراك و طبيعته في الجزائر | 25 |
| المطلب الأول: الحراك في الجزائر | 25 |
| المطلب الثاني: طبيعة الحراك | 28 |
| المبحث الثاني: أسباب ومطالب الحراك | 32 |
| المطلب الأول: أسباب الحراك | 32 |
| المطلب الثاني: مطالب الحراك ونتائجه | 37 |
| **الفصل الثالث: الإصلاح الدستوري بعد حراك** | |
| المبحث الأول: ملامح المرحلة الانتقالية وتعقيداتها | 47 |
| المبحث الثاني: مسار الحراك الشعبي بين فرص الاستجابة وتحديات الإجهاض | 54 |
| المبحث الثالث: أبرز التعديلات في الدستور | 61 |
| خاتمة | 66 |
| قائمة المراجع | 69 |

**مقدمة:**

إن الدستور هو أسمى وثيقة قانونية في الدولة وقد ميز فقهاء القانون الدستوري بين أسلوبيين بارزين في نشأة الدساتير، أحدهما يتمثل في الأسلوب غير الديمقراطي و هي تمثل الصورة القديمة لنشأة الدساتير، و من خلال الاسم الذي أطلق عليها يظهر منها حرمان الشعب من المشاركة في وضع الدستور سواء بشكل كامل أو جزئي ، ومن صور هذا الأسلوب أولا المنحة و الذي يكون فيه إنشاءه بإرادة الحاكم أو الملك وحده ، باعتباره صاحب السيادة ومصدرها ودون أي مشاركة من جانب الشعب أو ممثليه، فملك أو الحاكم بماله من سيادة يقبل بإرادته المنفردة وحدها منح شعبه الوثيقة الدستورية، ويتنازل بمقتضاها عن بعض سلطاته المطلقة للشعب، وهناك أسلوب التعاقد أو العقد وهو يعتبر مرحلة متقدمة بالمقارنة مع أسلوب المنحة ويكون بالاتفاق المشترك بين الحاكم والشعب، ولذلك فإن هذا الدستور يكون وليد التعاقد الذي تم بين الإرادتين ، ولكن علينا أن لا نتصور بأن هذا التنازل من جانب الحاكم سواء في أسلوب المنحة أو التعاقد قد حصل بصفة تلقائية ولكن بالعكس، فإن ذلك يكون غالبا تحت تأثير الضغط الشعبي لاسيما الثورات والانتفاضات الداخلية، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في الطريقة الديمقراطية في نشأة الدساتير، وفيها أسلوبين أولهما الجمعية النيابية التأسيسية والتي يقوم الشعب بانتخاب مجموعة من الممثلين الذين يقتصر مهامهم على وضع الدستور نيابة عنه وينتهي دوهم وينقضي بإنجاز هذه المهمة، والأسلوب الثاني الاستفتاء الشعبي الذي يطلق عليه أحيانا الاستفتاء التأسيسي حيث يشارك الشعب في صياغة والتصويت على الوثيقة الدستورية بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق الجمعية التي ينتخبها والتي ينحصر دورها في إعداد الوثيقة، ولكن الإقرار النهائي للوثيقة لابد أن يرتبط بإرادة الشعب لتعلقها بمستقبل أجياله.

والجزائر مثل غيرها من دول العالم بعد استرجاعها لسيادتها واستقلالها حاولت وضع دستور من أجل الترسيخ القانوني للمؤسسات التي تسيرها، ولكن في المقابل فمند الاستقلال إلى يومنا هذا لم تعرف الجزائر دستورا واحد بل مجموعة من الدساتير اختلفت طرق وضع كل دستور عن الدستور الذي يليه.

كما أن الجزائر تشهد منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة اندلعت في22 فبراير 2019 غطت جميع ربوع الوطن، اتخذت الشكل السلمي رمزا لها وطرحت سلسة من المطالب الإصلاحية السياسية المختلفة، ترتب عنها استقالة رئيس الجمهورية .والحقيقة أن هذه الاحتجاجات ليست الأولى من نوعها في الوطن العربي، فقد بدأت من تونس في أواخر عام 2010 احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، تم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباتت تعرف بثورات الربيع العربي، كانت الجزائر في هذه الفترة تعيش في هدوء نسبي وقد اشتركت الاحتجاجات في الجزائر ببعض أساليب العصيان المدني لتشمل ا لإضرابات والمظاهرات والمسيرات والتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت وزيادة الوعي، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بتغطية أمنية واسعة وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيس ي للمتظاهرين هو (أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام أو رحيل النظام ككل).

أمام هذه الأحداث التي وقعت في الجزائر وتوابعها، وعليه نطرح الاشكالية التالية:

**ماهي التعديلات الدستورية التي قامت بها الجزائر بين مطالب الحراك وأولويات الإصلاح؟**

**أهمية البحث:**

فأهمية البحث تنبع مما تعرفة الساحة الجزائرية اليوم من اتساع كمي ونوعي للحركات الاحتجاجية، تجد المقاربات الأكاديمية نفسها مطالبة، ليس فقط بتفسير ما يجري، بل هي مجبرة على قراءة التنبؤ بالمستقبل.

**هدف البحث:**

هذا وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القانون الدستوري من خلال النشأة والأهمية وأنواعه هذا من جهة ومن جهة أخرى على الحراك الشعبي في الجزائر، من خلال التطرق إلى تعريف الحراك الشعبي في الجزائر وتحديد طبيعته الخاصة وماهي

العوامل والأسباب التي تكمن خلف اندلاع الاحتجاجات التي اجتاحت الجزائر من 22 فبراير 2019 إلى يومنا هذا وتحديد أثرها.

**منهجية الدراسة:**

وللإجابة على اشكالية الدراسة، رأينا أنه من الضروري استخدام المنهج التاريخي على اعتبار أن ظاهرة الحركات الاحتجاجية ظاهرة تاريخية، كما تعتمد الدراسة أيضا على المنهج التحليلي.

وسوف نحاول الإجابة على الإشكالية السابقة، من خلال خطة البحث التالية:

حيث تناول الفصل الأول العنوان "الظاهرة الدستورية في الجزائـر" وتفرع هذا الفصل إلى مبحثين الأول بعنوان الدستور الجزائري والثاني أهمية وأنواع الدستور، أما الفصل الثاني فكان بعنوان الحراك الشعبي الذي بدوره تحدث عن مبحثين الأول بعنوان الحراك وطبيعته في الجزائر أما الثاني عن أسباب ومطالب الحراك، وأما الفصل الأخير فكان بعنوان الاصلاح الدستوري بعد الحراك وتحدثنا فيه عن ملامح المرحلة الانتقالية وتعقيداتها، مسار الحراك الشعبي بين فرص الاستجابة وتحديات الإجهاض، أبرز التعديلات في الدستور

## المبحث الأول: الدستور الجزائـري

لم يتفق الفقه على تعريف موحد بشأن القانون الدستوري، وإنما اختلفت أفكارهم باختلاف النظرة التي يركن إليها كل فقيه و يعطيها جل اهتمامه، الأمر الذي جعل القانون المذكور يضيق تارة و يتسع أخرى طبقا لوجهات النظر المتباينة

### المطلب الأول: تعريف الدستور

#### أولا: التعريف اللغوي

تعني كلمة دستور في اللغة الفرنسية التأسيس أو التكوين Etablissementأو النظام Institution[1] ولا يخرج المعنى المقصود بكلمة دستور في اللغة عن ذلك رغم أن الكلمة ليست عربية الأصل، لم تذكر الق واميس العربية القديمة كلمة دستور، ولهذا فإن البعض يرجع أن الكلمة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، وهي تعني الدفتر أو السجل الذي تجمع قوانين الملك وضوابطه ولهذا، فإن الكلمة تستخدم للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الأسرة والجمعية والنقابة، وانتهاء بالدستور العام للدولة.

ومن ثم نتساءل عن معنى القانون الدستوري طبقا للمعيار اللغوي ؟

يمكن القول بأن القانون الدستوري يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها و تكوينها و شكلها ، فكل ما يتعلق بوجود الدولة ومقوماتها و عناصر تكوينها وطرق ممارسة السلطة فيها يتدرج تحت مفهوم القانون الدستوري ، ويبدو أن الدساتير المكتوبة قد أخذت بالمدلول اللغوي للقانون الدستوري ، ذلك أن كثيرا من هذه الدساتير تحوى نصوصا تتعلق بالسلطات الثلاث، بالإضافة إلى نصوص متعلقة بالتنظيم الإداري للدولة وأخرى تحدد

[1] حسن عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2002 ، ص 12

القواعد الأساسية المتعلقة بالجنسية. فالدستور الجزائري الحالي المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 تضمن العديد من النصوص المتعلقة بالسلطة القضائية، منها نص المادة 138 التي تقرر " السلطة القضائية مستقلة، وتمارس في إطار القانون"، كما أن الدستور تضمن الإدارة المحلية فنص في المادة 15 منه على "الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية" "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية" المادة 16 ، أما بالنسبة للجنسية فنصت المادة 30 على ما يلي "الجنسية الجزائرية معرفة بالقانون شروط اكتساب الجنسية الجزائرية ، والاحتفاظ بها أو فقدانها أو إسقاطها محددة بالقانون "

وهكذا فإن المعنى اللغوي للقانون الدستوري الذي يعطي مفهوما واسعا له يتعارض مع الوضع العملي للدراسات الجامعية ، التي لا تتعرض لدراسة القانون الدستوري طبقا لهذا المعنى إذ تستبعد موض وعات تنظيم السلطة الإدارية ،و السلطة القضائية، والجنسية من موضوعات دراسات القانون الدستوري، و تخصص مناهج مستقلة لها هي القانون الإداري، ( وقانون الإجراءات المدنية، و القانون الدولي الخاص).[1]

ولهذا انحصر البحث في تعريف القانون الدستوري و تحديد معناه في الفقه الدستوري في معياريين اثنين ، المعيار الشكلي أو( العضوي) و المعيار الموضوعي أو( المادي ).

[1] مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس– دار البيضاء، 2007 الجزائر، ص 04

**ثانيا : التعريف الشكلي للقانون الدستوري**

يقصد بالقانون الدستوري طبقا لهذا المعيار هو مجموعة القواعد الواردة في الوثيقة الدستورية[1]، ومعنى ذلك أن كل ما تحتوي عليه وثيقة الدستور من قواعد تعتبر قواعد دستورية ، وكل قاعدة لا تتضمنها هذه الوثيقة لا تعتبر دستورية [2] و على هذا المنوال عرف البعض الأخر القانون الدستوري بكونه " علم الدساتير المكتوبة"

إلا أن التعريف الشكلي لم يحز على موافقة الفقه الغالب الذي انتقده من جوانب عدة نذكر منها:

1- هناك دول ليس لها دستور مكتوب و مع ذلك لها دساتير عرفية أو قواعد دستورية مكتوبة في وثائق مختلفة مثل إنجلترا.

2- الدساتير المكتوبة لا تضم كافة القواعد الدستورية التي قد تكون موجودة في القوانين العضوية أو غيرها.

3- بعض القواعد الواردة قد لا تكون ذات طبيعة دستورية[3]، ومن ذلك كالنص المتعلق بتنظيم ذبح الحيوانات في الدستور السويسري ، والنص على اعتبار التربية الدينية مادة أساسية في المناهج التعليم العام في دستور سنة 1971 المصري و هي المادة 19،[4] فهذه النصوص لا تعتبر عند جانب من الفقه الدستوري ، ذات طبيعة دستورية فهي مجرد توجهات صادرة عن المشرع الدستوري إلى المشرع العادي الذي يجب عليه مراعاتها و الاهتداء بروحها حينما يزعم إصدار تشريعات

[1] ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، 2008 بمصر، ص 08

[2] بسوني عبد الله عبد الغني :النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف- إسكندرية، 1997 ، مصر، ص 29

[3] الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية 1998 ،الجزائر، ص: 06-07

[4] ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 08.

اجتماعية وعمالية ،و بعبارة أخرى إن هذه النصوص تحدد الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدستور ولا صلة لها بتنظيم السلطات العامة أو بيان اختصاصاتها،[1]، ولقد تضمنت الدساتير الجزائرية المختلفة العديد من هذه النصوص .

فبخصوص المقومات الاجتماعية والخلقية والاقتصادية نص دستور 1996 على ما يلى:

- الحق في التعليم مضمون (المادة 53)

- الرعاية الصحية حق للمواطنين (المادة 54)

- لكل مواطن الحق في العمل (المادة 55)

ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به،

- والذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة (المادة 59)

ونظرا لهذه الانتقادات فإن جل الفقه أهمل هذا المعيار وأخذ بالمعيار الموضوعي.[2]

**ثالثا : التعريف الموضوعي للقانون الدستوري ( المادي )**

يعتمد هذا المعيار في تعريف القانون الدستوري على المضمون le contenu أو المادة la matiere أو الموضوع Lobjet بصرف النظر عن الشكل أو الإجراءات المتخذة لإصدار قواعده وبناء على دلك يتضمن القانون الدستوري جميع القواعد التي لها طبيعة دستورية أيا كان مصدرها سواء تضمنتها الوثيقة الدستورية أو نظمت بقوانين عادية، أو كان مصدرها العرف الدستوري.

[1] حسن عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستور، المرجع السابق، ص: 19-20.

[2] مولود ديدان :مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص: 06.

**رابعا: تعريف القانون الدستوري**

أما تعريف القانون الدستوري فيعرفه موريس دوفرجيه بقوله " القانون الدستوري هو قسم من القانون ينظم المؤسسات السياسية للدولة دراسة القانون الدستوري إذا، هي دراسة المؤسسات السياسية بطابعها القانوني" [1]

أما الدكتور إسماعيل الغزال فيعرفه بما يلي "القانون الدستوري هو علم يهتم بالدرجة الأولى بوضع قواعد قانونية تتناول تنظيم السلطة في الدولة، وتنظيم حياة الجماعات البشرية التي تعيش على أرضها بشكل يضمن فيه احترام حقوق كل من الطرفين وحمايتها".[2]

**نشأة الدساتير بصفة عامة:**

تختلف أساليب نشأة الدساتير باختلاف الظروف والأوضاع المحيطة بهذه النشأة، وذلك لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية التي أحاطت به، سواء بالنسبة لنشأة أو مضمونه.

ويصنف فقه القانون الدستوري أساليب نشأة الدساتير إلى نوعين، أساليب غير ديمقراطية وأساليب ديمقراطية، ويرجع هذا التقسيم إلى كون النوع الأول من هذه الأساليب يعبر عن إرادة الحكام على إرادة الشعوب المحكومة، أو على الأقل إشراك الإرادتين في

[1] موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت 1992 ،لبنان، ص:08.

[2] إسماعيل الغزال: القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط 04 ، لسنة 1989 ، ص20.

وضع الدستور في حين يترجم النوع الثاني تفوق الإرادة الشعبية و سيادتها على إرادة الحاكم[1]

**أولا : الأساليب غير الديمقراطية في نشأة الدساتير**

وهي تمثل الصورة القديمة لنشأة الدساتير وقد ميز الفقه بين طريقتين يمكن تصنيفها ضمن الأساليب غير الديمقراطية في نشأة الدساتير وهما:

**1-أسلوب المنحة**

في هذه الحالة ينشأ الدستور كهبة أو منحة من الحاكم ، يحدد فيه سلطات الدولة واختصاصاتها وما يتمتع به الأف ا رد من حقوق عامة و حريات فردية ، وقد يمنح الملك الدستور لشعبه بمحض إرادته و اختياره، رغبة منه في تنظيم شئون الدولة و تقربا منه لرعاياه من باب الحكمة و بعد النظر، و قد يصدر الدستور تحت ضغط و إلحاح من جانب الشعب يخشى الملك معه الثورة أو الانفجار[2]، ومن أمثلة الدساتير التي نشأة بأسلوب المنحة نذكر الدستور الفرنسي الصادر سنة 1814 بعد انهيار إمبراطورية "نابليون بونابرت" وعودة الملكية إلى فرنسا ، حيث تضمنت ديباجة هذا الدستور، الذي أصدره الملك "لويس الثامن عشر" ما يلي:

"نحن الملك بإرادتنا الكاملة وبمقتضى سلطتنا الملكية نمنح لرعايانا الوثيقة الدستورية التالية"

[1] بسيوني عبد الله عبد الغني: النظم السياسية والقانون الدستوري ، المرجع السابق، ص: 335

[2] ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 14.

ومن الدساتير كذلك الدستور الياباني الصادر سنة 1889 ، و الدستور الإيطالي لسنة 1848 وكذا الدستور المصري لسنة 1923.[1]

## 2-أسلوب الهبة (العقد )

في هذه الطريقة ينشأ الدستور باتفاق بين الحاكم و ممثلي الشعب ، وهنا تبدأ إرادة الشعب في الظهور صراحة بجانب إرادة الحاكم فتتفق الإرادتان معا على صدور الدستور ، وتعتبر هذه الطريقة أكثر تقدما من سابقتها لأن الشعب فيها يقطع شوطا من الطريق إلى الديمقراطية[2]، ولكن في المقابل علينا أن لا نتصور بأن هذا التنازل من جانب الحاكم قد حصل بصفة تلقائية ، ولكن بالعكس فإن ذلك يكون غالبا تحت تأثير الضغط الشعبي ، ولاسيما الثورات والانتفاضات الداخلية ومن أمثلة الدساتير التي نشأة تاريخيا بأسلوب العقد، نذكر وثيقة العهد الكبير التي صدرت في إنجلترا عام 1215 حيث أجبر الأشراف وقتها الملكMAGNA CARTA على توقيعها، فكانت بمثابة وثيقة دستورية نشأت بالتعاقد.[3]

وكذلك الدستور الفرنسي الصادر سنة 1830 حيث تم التعاقد بين نواب الأمة والملك "لويس فليب " الذي أقسم على قبول مشروع الدستور الذي وضعه النواب دون قيد أو شرط، واعتلى عرش فرنسا تحت اسم ملك الفرنسيين[4]،علاوة على دستور اليونان لسنة 1844و كذلك دستور رومانيا 1864 ، و دستور بلغاريا لسنة 1879 ، ومن الدساتير

---

[1] محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستوري- الجزء الأول، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر 1972 ، ص: 108-109.

[2] ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 15.

[3] سليمان محمد الطماوي :النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 1988 ،ص111

[4] محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999 ، مصر ،ص:09.

العربية التي نشأة بطرق العقد نذكر الدستور الع ا رقي لعام 1925 الذي أصدره ملك العراق، حيث جاء في ديباجته "بناء على ما قرره المجلس التأسيسي، صادقنا على قانوننا الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ"، وكذلك الدستور الكويتي المعمول به حاليا والصادر سنة 1962 ، إذ تم وضعه بمقتضى تعاقد بين الأمير وبين الشعب ممثلا في المجلس التأسيسي.[1]

ولكن في الأخير، علينا أن ننوه بأن أسلوب العقد ورغم مشاركة ممثلي الشعب والملك أو الحاكم في إنشاء الدستور، إلا أنه و على غرار أسلوب المنحة يمثل طريقة غير ديمقراطية في نشأة الدساتير، لأنه يضع إرادة الحاكم على قدم المساواة مع إرادة الشعب، وهكذا يجعل الحاكم شريكا للشعب في السيادة.

**ثانيا : الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير**

ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر ، بدأت الأفكار الديمقراطية تنتشر بشكل واسع في أوساط المجتمعات البشرية وهكذا أصبح من المسلم به أن السيادة لم تعد للحاكم أو الملك وحده، ولا يجوز أيضا أن تكون موزعة بين الحاكم و بين الشعب ، بل يجب أن تكون السيادة للأمة أو الشعب وحده ، وما الحاكم و السلطات الحاكمة إلا ممثلين للأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات جميعا[2]، ومن ثم استقرت المجتمعات على أن الشعب بما له من السيادة الكاملة يجب أن يستقل و ينفرد بإنشاء دستور الدولة، دون أي مشاركة أو منافسة لأنه بناء على هذا الدستور سوف يقوم بتفويض السلطات العامة بممارسة

[1] حسين عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق ، ص: 44

[2] محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 99

الحكم باسمه ، وفي هذا السياق علينا أن نميز بين طريقتين تندرجان ضمن الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير [1]، و هما.

### 1-أسلوب الجمعية التأسيسية

وبتمثل هذا الأسلوب في أن ينتخب الشعب جمعية نيابية تكون مهمتها وضع الدستور وإقراره فيصدر الدستور بواسطة ممثلي الشعب دون حاجة إلى أي إجراء أخر ، لذلك يعد هذا الأسلوب من الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير[2]، ونشير بأن أول استخدام لأسلوب الجمعية النيابية التأسيسية كان في الولايات المتحدة ، حيث تم بواسطتها وضع، دساتير أغلب الولايات الأمريكية الشمالية عقب إعلان استقلالها عن إنجلترا عام 1776 و بعد ذلك أي بعد اتحاد الولايات الأمريكية ثم استخدام ذات الأسلوب في وضع الدستور الاتحادي في فيلاديفيا عام 1787 وقد أطلق في أمريكا اسم اتفاقية أي CONNENTION على تلك الجمعية التأسيسية المنتخبة التي وضعت الدستور[3]، ولقد أخد بهذا الأسلوب الدستور الفرنسي لسنة 1848 و دستور 1875 ، والدستور الياباني ، لسنة 1947 ، والدستور الإيطالي أيضا لسنة 1947 ودستور يوغسلافيا لسنة 1956 علاوة على دستور الجمهورية السورية لسنة 1950 ، ودستور الجمهورية التونسية الصادرة سنة 1959 إضافة إلى دستور المملكة الليبية الصادر سنة 1951.[4]

[1] ربحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، دار هومة،، الجزائر 2012 ،ص: 348.

[2] ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 15.

[3] إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدستوري- الكتاب الأول، الدساتير والدولة ونظم الحكم، ط: 02 ،دار الكتاب الجديد المتحدة ببنغازي (ليبيا)، 2002 ، ص: 42.

[4] محمد رفعت عبد الوهاب: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 351.

## 2-أسلوب الاستفتاء الدستوري

إن أسلوب الاستفتاء الدستوري الذي يطلق عليه أحيانا " الاستفتاء التأسيسي "يعتبر أكثر الأساليب ديمقراطية في نشأة الدساتير ، ففي ظل هذا الأسلوب التأسيسي، يشارك الشعب في صياغة و التصويت على الوثيقة الدستورية بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق الجمعية التي ينتخبها ، والتي ينحصر دورها في إعداد المشروع، لكن الإقرار النهائي للوثيقة لابد أن يرتبط بإرادة الشعب لتعلقها بمستقبل أجياله ،و لهذا فإن أسلوب الاستفتاء الدستوري يتماشى مع قواعد الديمقراطية المباشرة لمشاركة الشعب في إقرار مصير دستوره بنفسه ودون حاجة لتدخل أية وساطة أخرى ، ومن واقع تجارب بعض الدول التي أخذت بهذا الأسلوب، نجد أن هناك طريقتين يتم الاختيار بينهما بشأن إعداد مشروع الدستور

أ. الطريقة الأولى : و هي الأكثر رواجا حيث يتم انتخاب جمعية نيابية تأسيسية ، يقتصر دورها على إعداد مشروع الدستور و صياغته فقط ، على أن يتم الإقرار النهائي له بموافقة أغلبية الشعب عن طريق الاستفتاء.

ب. الطريقة الثانية : مفادها أن تقوم بإعداد مشروع الدستور ليس جمعية منتخبة بل مجرد لجنة حكومية فنية، أي لجنة شكلتها السلطة التنفيذية بشكل عام. ولها صفة فنية لأن غالبية أعضائها هم من الخبراء القانونين والمختصين في مجال القانون الدستوري، هذه الأخيرة وبعد إتمامها من عملية تحضير المشروع يتم إقراره عن طريق الاستفتاء الشعبي.[1]

[1] ربحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، دار هومة،، الجزائر 2012 ،ص:252.

## المطلب الثاني: نشأة الدستور الجزائـري

بصفة عامة تختلف أساليب نشأة الدساتير باختلاف الظروف و الأوضاع المحيطة بهذه النشأة، و ذلك لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية التي أحاطت به ، سواء بالنسبة لنشأته أو مضمونه ، والجزائر كغيرها من دول العالم أصدرت مجموعة من دساتير عبر مراحل تاريخية و ظروف معينة و فيما يلي إيضاح ذلك.

### الفرع الأول : نشأة دستور 10 سبتمبر 1963

يعتبر دستور 10 سبتمبر 1963 أول دستور عرفته الجزائر بعد الاستقلال ، و لطريقة وضع هذا الدستور انعكاسات على الحياة السياسية[1]، لكن لا نستطيع التطرق إلى مضمون دستور 1963 دون التعرض إلى أفكار و إيديولوجيات الذين صنعوا هذا الدستور لأنه إقرار لثقافتهم ، حيث الدارس للمناقشات التي دارت في اجتماع المجلس الوطني بطرابلس ( 27 ماي إلى 7جوان 1962 ) يلاحظ تباين الآراء بشأن النظام الذي سيعتمد عليه مستقبلا ، فانعدام الاتحاد ووحدة الرأي وكثرة وجهات النظر و تباينها بسبب اختلاف ثقافات أعضاء المجلس، فيلاحظ أنه هناك من اقترح نظام برلماني يعتمد على التعددية الحزبية ،ورأى غيرهم أن النظام الاشتراكي هو الأنسب ، وذهب البعض الأخر لتبني الاشتراكية المعتدلة لأنها تتماشى مع القيم الإسلامية و هناك أيضا من اقترح أسلوب الاشتراكي المتطرف ، ففي دورة المجلس 27 ماي إلى 7جوان 1962 قام المجلس الوطني، الذي يمثل مؤسسة برلمانية بإنشاء مجلس تأسيسي عن طريق الانتخاب يتولى: إعداد دستور البلاد تعيين الحكومة.

ولكن الأمور لم تسير بهذه الطريقة إذ عندما بدأ المجلس التأسيسي بإعداد الدستور، استحوذ المكتب السياسي للحزب على هذه المهمة ، بحجة أن المجلس غير قادر على

[1] مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص:54.

استيعاب الموضوع الحقيقي للثورة ، والاستجابة لطم وحات الشعب في العدالة الاجتماعية، مستندين في ذلك إلى لوائح مؤتمر طرابلس ، التي تتكلم عن دور جبهة التحرير الوطني كمنظمة طلائيعية للشعب ، وكلف المكتب السياسي للحزب لجنة لإعداد المشروع ، ثم للحزب فصادقت عليه بتاريخ 31 جويلية 1963 (ATLAS ) عرضه على ندوة الإطارات في اجتماع في سنيما الماجستيك وتم إقراره ، وقد أدى هذا الأمر إلى خلاف مع رئيس

المجلس التأسيسي السيد فرحات عباس الذي قدم استقالته[1]، ورغم كل ذلك فقد عرض المشروع على المجلس التأسيسي، وحصل على موافقة الأغلبية المطلوبة لأعضائه بتاريخ 28 أوت 1963 ، وبعدها تم الاستفتاء على المشروع من قبل الشعب بتاريخ 8سبتمبر 1963، ونال الأغلبية قبل أن يتم إصداره بتاريخ 10 سبتمبر 1963.[2]

وقد تم الاتفاق على الاختيار الاشتراكي ، وقد اعتمد كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية، ولكن قد يثور تسأل عن خلفية اختيار الاختيار الاشتراكي ؟

يمكن إرجاع ذلك للعديد من الأسباب ، كرواج و شيوع الفكر الاشتراكي على أساس فكر تحرري يضمن العدالة الاجتماعية، وخاصة أن الج ا زئر كانت متعطشة أنداك لهذه المفاهيم إلى جانب تأييد المعسكر الشيوعي للحرب التحريرية ، وكل هذه الأساليب وغيرها كانت سببا في اختيار وانتهاج الإيديولوجية الاشتراكية.[3]

فدستور 1963 كان دستور برنامج، أي ذلك الدستور الذي يغلب عليه الطابع الإيديولوجي على الجانب القانوني ويعرف في الأنظمة الاشتراكية، فالدستور في هذه

[1] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البحث ، قسنطينة،، الجزائر، 1991، ص: 379.

[2] محمد كشود: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 82.

[3] فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القسم الثاني ، النظرية العامة للدساتير، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001 ،ص: 46.

الحالة يكرس الاشتراكية و يحددها هدف ينبغي تحقيقه، كما يحدد وسائل تحقيقها ويكرس أيضا هيمنة الحزب الحاكم ومع ذلك كله ،فإنه يتناول الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة كما يبين حقوق و حريات الأفراد و مجالاتها.[1]

فأصبحت بالتالي فكرة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني ) من الأفكار المحورية التي تبنى عليها الدولة الجزائرية مثال على ذلك:

المادة 24 " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"

المادة 25 " جبهة التحرير الوطني تعكس المطامح العميقة للجماهير، تهدب هذه وتكون رئدها في تحقيق مطامحها"

المادة 26 "جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الدمقراطية الشعبية وتشيد الاشتراكية في الجزائر"[2]

وعلى أساسه يقول الأستاذ بوالشعير " أن دستور 1963 كان دستور برنامج لكونه يتناول ضرورة بناء الدولة الاشتراكية ، وأهمية بناء حزب طلائعي يقود المسيرة التنموية و يوجه سياسة الدولة و ى ا رقبها ، ولأن المحافظة على الوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الاشتراكية و مبدأ أحادية جبهة التحرير الوطني ، مما يضفي على الدستور الطابع البرمجي في مختلف بنوده لت ا ربطها مع بعضها من حيث الأساس الفلسفي وأسلوب الحكم وأهدافها[3].

[1] فوزي أوصديق: المرجع نفسه، ص46.

[2] عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر 2010، ص94

[3] سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 1989، ص 51.

**الثاني : نشأة دستور 22 نوفمبر 1976**

مبدئيا ، يتعين علينا القول بأن احترام الشرعية الدستورية وضمان استمراريتها يقتضيان احترام إجراءات التعديل خلال الم ا رجعة الدستورية ، فإن كان ال ا رجح أن إعداد مشروع التعديل و مناقشة و صياغته قبل عرضه على الاستفتاء هو من اختصاص البرلمان طبقا للمادة 72 من دستور 1963 و التي تنص على " يتضمن إجراء تنقيح الدستور و تصوتين بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني يفصل بينهما أجل شهرين "[1]، إلا أن الأمور لم تسر على هذا النحو ، حيث تم إعداد مشروع دستور 1976 من طرف لجنة حكومية غير منتخبة و السبب في ذلك يرجع إلى حركة الانقلاب الحاصلة بتاريخ 19جوان 1965 ، والتي لم تكن تستهدف الإطاحة بالرئيس فحسب ، بل كانت موجهة للإطاحة أيضا بجميع المؤسسات التي كانت تعمل بجانبه، و كنتيجة لذلك فقد تم حل المجلس الوطني و تعويضه بمجلس الثورة الذي يمثل سلطة تشريعية و لكن أعضاءها لم يكونوا منتخبين ، بل من القادة الذين شاركوا في حركة الانقلاب ، وهكذا وفي غياب البرلمان و تجميد العمل بالدستور، كان من الضروري الرجوع إلى الخيار الوحيد و هو إعداد المشروع الدستوري الجديد من قبل لجنة تأسيسية بدلا من أن تكون لجنة نيابية تأسيسية الأمر الذي حصل فعلا في شهر أكتوبر من عام 1976[2]، وعقب ذلك انعقاده ندوة وطنية تحت إشراف الحزب حيث نوقش المشروع وتمت الموافقة على إصداره بتاريخ 6نوفمبر ، وفي 14 نوفمبر صدر المشروع الدستوري رسميا وذلك بموجب أمر رئاسي ، حيث تم عرضه للاستفتاء الشعبي بتاريخ 19 نوفمبر 1976 ، فوافق عليه

[1] عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، المرجع السابق، ص: 9

[2] ربحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 3

الشعب بأغلبية الساحقة، وبذلك أصدر الدستور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 نوفمبر 1976.[1]

**الفرع الثالث : نشأة دستور 1989**

بالنسبة للطريقة التي تم بمقتضاها إعداد و إقرار الوثيقة الدستورية لسنة 1989 ، فإنها لم تمثل الاستثناء بالنسبة للقاعدة التقليدية المعتمدة في وضع الدساتير في بلادنا مند الاستقلال ، والمتمثلة في إعداد و صياغة الوثيقة من طرف هيئة تأسيسية غير منتخبة من اختيار السلطة التنفيذية ، والتي تضم حكماء و خبراء و فنيين و مختصين في علم القانون الدستوري عادة ، على أن يتولى الشعب ممارسة حقه التقليدي في الإقرار النهائي للوثيقة عن طريق الاستفتاء[2]، لكن المشكل المطروح في هذا الصدد يتعلق بمقارنة الظروف المحيطة بدستور 1989 مع تلك المتعلقة بدستور 1963 و 1976 ،فإذا كان اللجوء إلى أسلوب الجميية التأسيسية من أجل إعداد و إثراء و صياغة الوثيقة الدستورية في ظل الدساتير السابقة أمر لا يدعوا للغرابة في غياب المجلس النيابي أو البرلمان، فإن دستور 1989 قد تم إعداده من طرف لجنة حكومية معينة غير منتخبة ، وكان الأفضل أن تترك هذه المهمة إلى المجلس الشعبي الوطني الذي تم انتخابه مستحدثا.[3]

[1] بمقتضى أمر رقم 76 –97 في22نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جريدة رسمية رقم 94 – الصادر بتاريخ 24 فيفري 1976.

[2] فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 52

[3] مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص: 5

**الفرع الرابع : نشأة دستور 1996**

مبدئيا يتعين علينا القول بأن دستور 1996 لا يمثل دستورا جديد بل مجرد تعديل لدستور1989 ، هذا الأخير الذي تم تجميده ابتداء من مطلع سنة 1992 لكن هذا التجميد تعلق فقط بالأحكام المرتبطة بالأزمة السياسية و الدستورية التي شهدتها بلادنا أنداك ، أما ماعدا ذلك فقد احتفظ بنفس أحكام الدستور السابق أو بالأحرى المسائل التي لم تتأثر بالأزمة السياسية و الدليل على دلك التنصيص على دستور 1989 في جميع الوثائق الأساسية الصادرة خلال هذه المرحلة الانتقالية ، مما يعني أنه مازال سا ري المفعول من الناحية الموضوعية، حتى بالنسبة لدستور 1996 لم يتضمن أي نص أو مادة تفيد إلغاء دستور 1989 ، كما أنه لم يهدم الأساس الذي بني عليه ذلك الدستور، وكل ما جاء به تدعيم السلطات القائمة التنفيذية و التشريعية و القضائية بصلاحيات وهيئات جديدة.[1]

[1] نصر الدين بن طيفور: الطبيعة القانونية للوثائق الدستورية الجزائرية م ج ع ق إ س ،عدد 03، الجزائر 2002، ص104.

## الفرع الخامس: نشأة دستور 2016:[1]

قامت الحكومة الجزائرية مؤخرا بوضع تعديل دستوري للدولة الجزائرية تضمن عدة اليات وقواعد لتنظيم الشؤون الاقتصادية والسياسية، وتحديد المزيد من الواجبات وتقليص بعض الصلاحيات وتوسيع بعض المؤسسات ومن هنا قمنا بتحديد هذه المضامين وتحليلها من زاوية الاطار الزماني الذي جاءت ضمنه وكذا في اطار البيئة العامة التي احاطت به والظروف التي ساعدت او اعاقت وضع بعض القواعد والنصوص ، فهي محاولة متواضعة لتحليل حقيقة الاليات والقوانين التي تضمنها كما تم اقراره رسميا وقليلا كما نراه ويراه بعض المحللين في مختلف المجالات.

تنص المادة 74 من المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور–الذي حظي مؤخرا بموافقة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة– على أن "مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات" بحيث "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة. "

نصت أحكام المادة 77 على أن "رئيس الجمهورية يضطلع، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بتعيين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية وينهي مهامه. "

تنص المادة 79 على أن رئيس الجمهورية "يعين أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول" و "ينسق الوزير الأول عمل الحكومة" فضلا عن أن الحكومة "تعد مخطط عملها وتعرضه في مجلس الوزراء. "

[1] https://democraticac.de/?p=40326 اطلع عليه يوم 10.2020/06 على الساعة 19:46

## المبحث الثاني: أهمية وأنواع الدستور

### المطلب الأول: أهمية الدستور[1]

إذا كانت الدولة تهتم بالتوفيق بين الحرية و المصلحة العامة فإن مهمة القانون الدستوري هي تنظم التعايش السلمي بين السلطة و الحرية في إطار الدولة و هذا لن يأتي إلا بالتوفيق بين فردية الإنسان و أنانيته التي تبين حقوق الفرد و حرياته وواجبات الدولة اتجاه الجماعة حتى أن الأستاذ (بريلو) يقو بأن القانون الدستوري أداة السلطة أو تقنية السلطة . فالقانون الدستوري حسب وجهة نظره هو ظاهرة السلطة العامة في مظاهرها القانونية.

الهدف من القانون الدستوري المسائل التي ينظمها القانون الدستوري:

من التعريف السابق للقانون الدستوري، يتبين أن المسائل التي ينظمها و يعتني في تحديد أحكامها هي

**أولا:** يبين نظام الدولة السياسي، ملكية أم جمهورية، ديمقراطية أم دكتاتورية نيابية أم غير نيابية، بسيطة أم اتحادية... إلخ

**ثانيا:** يبين السلطات العامة في الدولة السلطة القضائية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ويبين الهيئات التي تباشرها فالسلطة القضائية تقوم بها المحاكم والمجالس القضائية على نطاق الولايات في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمجلس الأعلى الذي يقوم مقام محكمة النقض و مركزه الجزائر العاصمة أمالا السلطة التشريعية فيقوم بها المجلس الوطني الشعبي أما السلطة التنفيذية فيقوم بها رئيس الجمهورية ويعاونه في ذلك الوزراء كما يبين القانون الدستوري في هذا الخصوص علاقات السلطة العامة

[1] محاضرات في القانون الدستوري السنة الأولى، ص 2

بعضها مع بعض ، و يبين ما إذا كانت هذه السلطات منفصلة عن بعضها أم أن لكل سلطة منها الحق بالتدخل في نشاط السلطتين الأخيرتين و ما حدود هذا التدخل.

**ثالثا :** و يحدد القانون الدستوري حقوق الأفراد في الدولة و كما يقرر الحريات التي يتمتع كل فرد، و ترجع هذه الحقوق و هذه الحريات إلى حقين جوهريين الحرية و المساواة فالحرية تشمل الحرية في التملك ، الدين و العقيدة ، السكن، و الحرية الشخصية، و التعليم ، أما المساواة فهي تتضمن

المساواة في الحقوق و الواجبات ، أي المساواة في ما تخوله الدولة من مزايا و تكاليف كالمساواة في تولي الوظائف العامة وواجب أداء الخدمة الوطنية أو أداء الضرائب.[1]

[1] محاضرات في القانون الدستوري السنة الأولى، ص 2

**المطلب الثاني: أنواع الدستور:**

نقسم الدساتير من حيث المصدر الذي تخرج منه ، إلى قسمين:

القسم الأول : عندما يكون الدستور منحة من الحاكم أو السلطات إلى شعبه ، ينزل فيه عن بعض سلطاته للشعب.

القسم الثاني: عندما يصدر الدستور عن الشعب ، أي يكون الشعب هو مصدر الدستور، وهذا هو ما تم بالنسبة للدستور الجمهورية الجزائرية الشعبية الجديد عندما طرح للاستفتاء على الدستور.

و تنقسم الدساتير كذلك من حيث قوة أحكامها وأماكن تعديلها إلى دساتير مرنة و دساتير غير مرنة و تسمى بالدساتير الجامدة والدساتير المرنة هي الدساتير التي يجوز تعديل أحكامها بقانون عادي ، و مثال ذلك الدستور الإنجليزي ، حيث يمكن تعديل أي حكم فيه بقانون عادي يصره البرلمان

أما الدساتير الجامدة فهي التي لا يمكن تعديلها بقانون عادي و إنما لابد لتعديلها من اتخاذ إجراءات خاصة كأن يكون لرئيس الجمهورية أو البرلمان طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور[1].

[1] محاضرات في القانون الدستوري السنة الأولى، ص3.

## المبحث الأول: الحراك و طبيعته في الجزائر

### المطلب الأول: الحراك في الجزائر

#### 1/- مفهوم الحراك الشعبي في الجزائر:

تعتبر الحركات الاحتجاجية إحدى أهم أساليب الحركات الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالتعبير عن مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال المظاهرات والمسيرات والاضرابات. وباعتبارها ظاهرة اجتماعية فلها مفهوم خاص بها وخصائص متعددة تميزها عن غيرها من الظواهر.

وعليه سنحاول مناقشة تعريف الحراك الشعبي الجزائري في (المطلب الأول)، على أن نتناول طبيعة هذا الحراك في (المطلب الثاني).

#### 2/- تعريف الحراك الشعبي في الجزائر

ينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعة من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي[1] ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية". في حين ذهب غوي روش ي إلى أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة .[2] "و قد عرفها تشارليز تيلي بأنها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، واعتبرها وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين المشاركة في السياسة، وعبارة عن عمل

[1] رضوان المجالي . الحركات الاحتجاجية في الأردن، دراسة في المطالب والاستجابة. المجلة العربية للعلوم السياسية. مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت2013، ص 20.

[2] Michael Storper. (2001). the Poverty of radical theory today. International journal of urban ; p162 .

جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة [1]. "أما إريك نوفو Eric Neveu فقد عرفها على أنها "تعبئة النساء والرجال حول الآمال، العواطف والمصالح، وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعدل، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية.[2] "

وبالمقابل تشهد الجزائر حركات احتجاجية عارمة اندلعت شرارتها الأولى يوم الجمعة 22 فبراير 2019 ، مست كامل التراب الجزائري ضد ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة، ولكن سرعان ما انتقلت إلى المطالبة برحيل كل من في النظام بعد تقديم الرئيس السابق لاستقالته، والحقيقة أن هذه الاحتجاجات جاءت نتيجة عدة أسباب تراكمت على مر السنين، شهد خلالها الشعب الجزائري وخاصة فئة الشباب تهميش في مختلف القطاعات.

فالحراك الشعبي الجزائري انطلق بصفة غير منظمة واتخذ الشكل السلمي رمزا له، جمع ما بين أشخاص ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة، توحدت ارادتهم على العمل المشترك من أجل أهداف محددة عبروا عنها من خلال استخدام حقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي، شمل هذا الحراك إضرابات ومظاهرات ومسيرات وتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات التي مازالت مستمرة إلى غاية اليوم بتغطية أمنية واسعة، وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيس ي للمتظاهرين هو (أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام).

[1] Boudon Raymond et autre. (2005). Dictionnaire de sociologie. Impression Bassiere. France ; p 159 .

[2] Neveu Eric. (2002). Sociologie de mouvement sociaux. edition la découverte ; p3.

ويختلف هذا الحراك عن غيره من حالات الاضطراب التي قد يعرفها النظام السياس ي، فهو يختلف عن الثورة التي تعتبر حركة تغيير مفاجئ وعنيف، تؤدي في آخر المطاف إلى إقامة نظام جديد يختلف اختلافا جذريا عن سابقه[1] .

كما يختلف عن التحركات الفئوية والطائفية التي يكون الهدف منها تحقيق مطالب خاصة، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى التفاف الفئات الأخرى حولها، وغالبا ما يتم قمع تلك التحركات أو يتم الاستجابة لبعض مطالبها من غير أن يؤثر ذلك على النظام السياس ي ونخبه الحاكمة.

ويختلف عن الانقلاب الذي يكون مصدره السلطة الحاكمة نفسها عندما يستأثر الرئيس مثلا بالسلطة ويقص ي الهيئات الأخرى خارج الأطر الشرعية ويفرض نفسه رئيسا مدى الحياة أو يتح ول إلى ملك، كما قد يقود الانقلاب الجيش أو فئة منه تتعدى على السلطة السياسية الحاكمة وتستولي على الحكم، دون نية القطع مع النظام السياس ي السابق إن على مستوى النهج الدستوري أو الاجتماعي أو الاقتصادي فالهدف الرئيس لقادة الانقلاب هو الاستئثار بالسلطة[2].

[1] سيف أحمد عبد الكريم(مارس يونيو – 2012 ) مدارات سياسية. مجلة مدارات استراتيجية، ص 180 –184.

[2] أحمد بودراع. ، فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم. مجلة جيل الد راسات السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص52.

**المطلب الثاني: طبيعة الحراك**

يتميز الحراك الشعبي في الجزائر بمجموعة من الخصائص، فهو ذات طابع مدني (أولا)، وذات طابع تضامني (ثانيا)، فجائي (ثالثا)، وذات طابع سلمي (رابعا)، مطالبه سياسية (خامسا)، كما يتميز بالاستمرارية لرفع سقف المطالب (سادسا):

**أولا- ذات طابع مدني :**

انطلق الحراك الشعبي في الجزائر بتحرك الشرائح المدنية للشعب، وهذا لا يعني أن الجيش لم يشارك في الحراك، فقد وجد نفسه مجبرا، تحت ضغط الواقع الأمني التي فرضته الأحداث، على التدخل لضمان الأمن للمجتمع وتأمين وصول الحراك لأهدافه، من دون أن يكون له يد في حرف الحراك عن مساره بإعادة النظام القديم أو بعض ممثليه إلى السلطة.

**ثانيا- ذات أهداف عامة :**

إن مطالب الحراك الجزائري وأهدافه وشعاراته لا تهم فئة بعينها بقدر ما تسعى إلى تجاوز وضع قديم تتضرر منه أغلب الفئات الاجتماعية، فالمحتجون الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة خرجوا في 22 فبراير بداية من أجل المطالبة بعدم ترشح الرئيس لفترة رئاسية خامسة، فالمتظاهرون اتحدوا في موقفهم بأن رئيس الجزائر الذي انتخب عام 1999 ينبغي له التنحي، ومع ذلك فإن نضالهم ليس ضد الرئيس بحد ذاته، بوصفه زعيما منفردا، وإنما يقفون بوجه "دولة عميقة" تتألف من الحكومة وأعضاء من الجيش الجزائري والجهاز الأمني ونخبة من رجال الأعمال الذين أرادوا بقاء الرئيس لحماية امتيازاتهم (2019).

فمنطلق الحراك تذمر غالبية الجماهير التي وجدت الفرصة للتعبير عن سخطها من السياسات المتبعة، وبذلك تلتقي مصالح غالبية الطبقات الجماهيرية في رغبتها في إزاحة السلطة الحاكمة ووضع نظام جديد للحكم يستجيب لمعايير الديمقراطية والحكم الصالح[1].

**ثالثا- ذات طابع فجائي :**

لم يسبق الحراك الجزائري أي تنظيم فقد اشترك فيه أعداد كبيرة من الناس دون اتفاق مسبق بينهم، كما لا توجد له أي قيادات معروفة، فالمتظاهرون يعملون بصورة تلقائية ويبدأ تحركهم برد فعل فردي يتسم بالعفوية في تعاطيه مع متغيرات الواقع[2].

**رابعا- ذات طابع سلمي :**

اتسم الحراك الشعبي في الجزائر الذي يعد الأكبر منذ تولي الرئيس السابق الحكم عام 1999 ، بالسلمية (2019) ، والخروج عن دائرة العنف بين طرفي العلاقة (المتظاهرين والسلطة) كنتيجة واضحة لأهمية تحقيق الاستقرار السياس ي في الجزائر. ويرجع السبب من وراء سلمية الحراك لمجموعة من

العوامل من بينها، مواقف الجماهير من السياسة إذ تتشكل هذه المواقف بشكل كبير من تجربة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات، وبحلول عام 2011 كان معظم الجزائريين متسامحين مع هيكل سياس ي سلطوي يقمع المعارضة، طالما ظلت البلاد مستقرة نسبيا. وبين عامي 2011 إلى 2013 خلص الكثير من الجزائريين من العنف الذي حل بمصر وليبيا ومالي وسوريا و اليمن ودول عربية إسلامية أخرى إلى أن تحدي الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى المخاطرة بالعودة إلى الاضطرابات واسعة النطاق والعنف (2019).

[1] أحمد بودراع، المرجع السابق، ص 52.

[2] توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير الاحتجاجية بالمغرب في ضوء نموذج التفسير2015 مجلة رهانات، ص 11

**خامسا- مطالبه سياسية :**

أخذ الحراك الشعبي الجزائري طابعا سياسيا، من خلال إعطائه الأولوية للمطالب السياسية على المطالب الأخرى، خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، فالمتتبع للاحتجاجات سيلاحظ أن شعار رفض ترشح الرئيس الحالي لولاية خامسة ورحيل كل من في النظام اتخذوا حيزا كبيرا ضمن الشعارات المرفوعة[1]، وعلى الرغم من أن الحراك شارك فيه المعلم والأستاذ والطالب والطبيب والمحامي والتاجر ....، إلا أن سياسية مطالبه لم تتغير، فانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي، متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلى مطلب واحد هو تغيير النظام الحاكم جذريا.

**سادسا- الاستمرارية ورفع سقف المطالب:**

استمر الحراك الشعبي الجزائري بسلميته واتحاده وأهدافه حتى تتحقق مطالبه، ولم يتوقف عند حد رفضه للعهدة الخامسة التي كانت من بين الأسباب الرئيسية لخروجه الشارع، فرفع من مطالبه لتطال رحيل كل من في النظام. وعلى الرغم من تحقيق أولى المطالب التي خرج من أجلها وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه لولاية خامسة، وكذلك تأجيل الانتخابات الرئاسية، وإجراء تعديلات حكومية أقيل بموجبها الوزير الأول وعين بديلا له، وإعفاء رئيس الهيئة الوطنية العليا لمراقبة ا لانتخابات وأعضاءها من مهماتهم، وإطلاق ندوة وطنية جامعة مستقلة تكون بمنزلة هيئة لإجراء تعديلات دستورية تجري بعدها انتخابات رئاسية، إلا أن الحراك الشعبي الجزائري ظل مستمرا.

فكل هذه الاجراءات التي اتخذها الرئيس أدت إلى غياب الثقة بقدرة الحكومة، كما أن جميع الشخصيات التي تم تعيينها من أجل الاشراف على المرحلة الانتقالية تعد من

[1] فضيل التهامي ومصطفى راجعي ( 10 مارس 2019 ). الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر ؟ وإذا استمر إلى متى؟ وهل يحقق ما فشلت فيه الحركات السابقة؟ رأي اليوم. تم تصفح الموقع بتاريخ: 26 / 04 / 2020 . متاح في الموقع الالكتروني التالي: https://www. Raialyoum.com/index.php

رجالات النظام السابق في حين لم تضم الترتيبات الجديدة أيا من قيادات المعارضة. وبناء عليه، اعتبر المحتجون أن قرارات الرئيس ليست سوى مناورة لإطالة عمر النظام، والتحضير لخلافة الرئيس بأحد رجالات النظام الآخرين، ما تسبب في استمرارية الاحتجاجات مطالبة بتغييرات جذرية وضمانات بعدم الالتفاف على مطالب الجماهير (موقف، 2019 ). هذا ولم يتوقف الحراك حتى بعد تقديم الرئيس لاستقالته في 2 أفريل 2019 ، وتعيين رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة تطبيقا للمادة (110) من الدستور.

## المبحث الثاني: أسباب ومطالب الحراك

### المطلب الأول: أسباب الحراك

يمكن رد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحركات الاحتجاجية في الجزائر إلى خليط من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، بالإضافة إلى تفش ي ظاهرة الفساد.

أولا- من بين الأسباب الرئيسية التي كانت وراء اندلاع احتجاجات 22 فبراير 2019 هو ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة رغم عجزه عن إدارة شؤون البلاد، فالرئيس السابق ظل في الحكم طيلة عقدين من الزمن، وهذا النمط والشكل السياس ي كما يرى البعض لم يعد يناسب المرحلة المعاصرة فالحاجة لها قد انتفت ولأن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل لم يعد مقبولا في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، ولأن العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة إذ أ ن التغيير السياس ي والاقتصادي سيأخذ معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تتلاءم مع معلم الحياة الجديدة .

**ثانيا- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات :**

تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياس ي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام[1]، فوجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية والأنترنيت والخلوي والكاميرات الرقمية وغيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات النظام الحاكم وفي انتشار الاحتجاجات. حيث قامت تلك الوسائط بنقل الوقائع أولا بأول وبشكل مباشر في بعض الأحيان كما منح الحركة

[1] جمال الشلبي، العرب وأروبا، رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 2000 ص23

الاحتجاجية القدرة على ايصال صوتها وصورتها إلى العالم أجمع، مما أثر في موقف كثير من الأطراف ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، وهذا ما أدى إلى دعم تلك الاحتجاجات والضغط على تلك السلطات وبرز بقوة دور إعلام المواطن، متحديا بذلك التعتيم الإعلامي الرسمي.

**ثالثا- كسر حاجز الخوّف :**

فهذا هو التغير الاستراتيجي الرئيس ي، فقد كان الشعب الجزائري محكوم بالخوف، وبالأجهزة الأمنية وبالفقر، وعندما استطاع أن يكسر هذا الحاجز، انتقل هذا الخوف إلى الطرف المقابل (السلطة)[1] .

رابعا- إن الشباب الذي بادر إلى الاحتجاج هو جيل متعلم ومثقف يتقن أكثر من لغة ويعرف التواصل مع العالم جيل الحداثة والتكنولوجيا، جيل الذي لم يعيش الثورة الجزائرية ولا العشرية السوداء ولم يشهد الهزائم العربية، بل شهد زمن التراجع الأمريكي في العراق، وفي أفغانستان، وهزيمة إسرائيل في لبنان، ونجح في استخدام تقنية التواصل الالكتروني بنقل التجارب والخبرات الغربية والدولية في التظاهر والاحتجاج، دون أن يتوقعوا في البداية أن يتحول الأمر إلى الحركات الاحتجاجية[2]

**خامسا**- تكهن البعض بأن فجوات واسعة في مستويات الدخل تلعب دورا كذلك في الحركات الاحتجاجات، والحقيقة هناك عوامل عديدة أدت إلى الاحتجاجات بما في ذلك قضايا التدهور الاقتصادي[3] ، فالجزائر غالبا ما تعتمد على عائدات المحروقات في حين

[1] عصام عبد الشافعي، الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات، الباب الثاني، ملف العدد واقع ومستقبل الثورات العربية. دون سنة، ص 77.

[2] طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة. مجلة شؤون عربية2011.

[3] ثائر مطلق عياصرة ، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009 – 2011 . دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد 43 . ملحق 4، 2016 ، ص1884

تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان نقص الكوادر الوطنية التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد حتما سيكون متدنيا[1] .

**سادسا**– أدت بروزّ ظاهرتي البطالة والفقر والهجرة غير الشرعية إلى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية وأدت إلى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة التي لا يعنيها سوى بقائها في السلطة، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الحركات الاحتجاجية[2] .

**سابعا**– كما شملت المحفزات للحراك الشعبي في الجزائر تركيز الثروة في أيدي رجال الأعمال المقربين من السلطة، والافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع وانتشار الفساد والمحاباة واستغلال النفوذ وزيادة أسعار المواد الغذائية، فرفض الشباب قبول الوضع الراهن، وقد تطلع بعض المحتجين إلى

النموذج التركي بوصفه المثل الأعلى(سلمية الانتخابات والاقتصاد سريع النمو)[3] .

**ثامنا– انتشار ظاهرة الفساد السياسي :**

بعد مرض الرئيس السابق الذي جعله عاجزا عن تسيير شؤون البلاد، أصبحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدا بيد مستشاره الذي استغل الوضع في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية وتعديل الدستور وصولا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة رغم اعتراض الكثيرين على ذلك. وهو ما فتح المجال واسعا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياس ي الذي ينخر الدولة.

[1] اسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية الكويت. جامعة الكويت، 1994 ص47.

[2] حسن رضا أحمد، ثورات الربيع العربي من منظور اقليمي ودولي. مجلة شؤون عربية، 2013 ص1

[3] ثائر مطلق عياصرة ، المرجع السابق، ص1884،

فألغي دور المؤسسة التشريعية وحولت إلى مؤسسة مهيمن على قرارها[1] حتى أصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، وفقد معه المواطن كل ثقته في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثل ويدافع عنه ويراقب مهام النظام، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية.

ومما زاد الوضع تفجرا ومجالا للسخرية، إذ كيف يمكن لرئيس مقعد لم يخاطب شعبه منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمها لخمس سنوات إضافية، وهو الذي قال قبل سنوات إنه انتهى زمنه وانتهى معه زمن الشرعية الثورية وهذا ما جعل البعض يشبهه بكتابات أ. ريشار A. Richards الذي يرى أن: "السلطة وفي خضم غفلتها وفسادها، تبرر لنفسها اعتماد جميع ميكانيزمات المحافظة على السلطة، بما فيها جملة الاجراءات والاستراتيجيات التي تسمح بتأسيس تقاليد للمحافظة عليها"[2] .

**تاسعا**– لم يتوقف الوضع عند الفساد السياسي، فكان لهذا الأخير تأثير كبير في الدولة فهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد الأخرى، حيث سادت في ظل الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع قيم النهب والاحتيال والنفاق والخداع وكذلك الرشوة والمحسوبية وروح الاتكال وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية بمختلف مؤسسات الدولة، بل أكثر من ذلك تطورت إلى ممارسات تجسد "خصخصة الدولة" وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم، ويبدو النظام السياس ي على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة

[1] بوحنيفة قوي، الحراك السياس ي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن. تقارير. مركز الجزيرة للدراسات2019

[2] بوحنيفة قوي، المرجع نفسه.

بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يهدفون إلى المحافظة على الوضع القائم والامتيازات التي يتمتعون بها[1].

وكانت النتيجة أن الفئة التي من المفروض أن تساهم في خلق وضعية الاستقرار أصبحت هي ذاتها في حالة اضطراب قصوى، ومجبرة على الالتحاق بصفوف الفئة الناقمة على الدولة والمعارضة للنظام، وتشارك في تغذية جو العصيان والاحتجاج وتخريب النظام، ما يترتب عليه تنامي ظاهرة الفساد السياسي، فقد تحول الإطار والمعلم والأستاذ إلى معاداة السياسة والسياسيين، وأصبح غير مبالي بالقضايا المطروحة سياسيا واقتصاديا، بسبب انتشار اليأس في صفوف هذه الطبقة، أو في صفوف النخب الاجتماعية العاملة في وسط الحكومات، أو المعارضة وهو ما سيدفع إلى فساد الطبقة الوسطى ماديا وأخلاقيا[2] .

[1] مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي –دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية. طبعة 1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين ألمانيا2019

[2] مجموعة من المؤلفين، المرجع نفسه.

**المطلب الثاني: مطالب الحراك ونتائجه:**

**الفرع الأول: مطالب الحراك[1]**

حدد الحراك مطالبه فيما يأتي:

– **إزاحة النظام ورموزه:** والمطلب يتعلق بسلطة الواجهة وبسلطة الظل )الدولة العميقة)، فاستقالة الرئيس وبعض المقربين إليه لا تكفي، فالتغيير بوصفه مطلبا شرعيا يفرض إزاحة النظام من جذوره. ولم يستطع النظام أن يؤثر في الحراك بخطواته الست، سواء العملية أو المقترحة:

**أولا: سحب ترشح الرئيس لعهدة خامسة.**

ثانيا: تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد.

ثالثا: تغيير حكومي شمل أغلب الوزراء.

رابعا: اقتراح تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات، تكون مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يُعْرض للاستفتاء.

خامسا: اقتراح تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة.

سادسا: اقتراح تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.

ويدل رفض النقاط الست المدرجة كحل من قبل النظام درجة الوعي السياسي، وقوة الإرادة الشعبية في إنهاء حكم الألوغارشية المقيتة.

[1] محمد بن أحمد، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 07/ 2019، ص17.

– تأسيس الجمهورية الثانية: التي ستبنى على مقومات الدولة الحديثة، ولا تُبنى على الشرعية الثورية التي كانت غطاءً للاستبداد والطغيان، وحرمان أجيال ما بعد الاستقلال من ممارسة حقها السياسي.

–الحرية والكرامة الإنسانية: يشعر الجزائر أنه مواطن تنقصه الحرية والكرامة، فهو يعامل كإنسان ناقص الأهلية، وأنه حالته المعيشية أقرب ما تكون لحالة اللاجئين، بل كثير من المواطنين يشبهون حالهم بحال الحيوانات.

– مدنية الدولة واستقلالها : الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لم تكن أبدا مدنية، بل كانت عسكرية بامتياز، وهذا يجعل الدولة غير مستقلة، فحكم العسكر المتستر بما يسمى بمدنية الدولة أفرز تخلفا سياسيا واجتماعيا، وعليه فالدولة المستقبلية يجب أن تكون مدنية بالفعل والقول لا بالشعار.

المواطنة وحقوق الإنسان :يحلم كل مواطن جزائري بأن يُعامل في بلاده على أنه إنسان– ومواطن كامل الحقوق، مما يكفل له المشاركة السياسية في تسيير البلاد، وعلى الأقل من ذلك أن يعيش كإنسان.

– التوزيع العادل لثروات البلاد : لقد تبين من خلال مراحل حكم الرئيس بوتفليقة أن ثروات البلاد الهائلة تم توزيعها على زمرة فاسدة( العصابة)، وهذا التوزيع ظالم وغير شرعي ولا قانوني، مما يجعل كل مواطن جزائري يأمل في دولة تتحقق فيها العدالة الاجتماعية، ويتم توزيع ثروات البلاد بصورة عقلانية وموضوعية[1].

[1] محمد بن أحمد، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

**الفرع الثاني: نتائج الحراك[1]**

من خلال دراسة ظاهرة الحراك الجزائري لمدة 29 جُمعة (من 22 فيفري إلى 07 سبتمبر 2019 ) يمكن أن نستنتج أهم مُخرجاته وخصائصه على النّحو الآتي:

مر 29 أسبوعا على مسيرة الحِراك السلمي، تُوج باستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد مناورات بائسة من قبل قوى غير دستورية، كانت الأولى من أجل الترشح لعهدة خامسة، والثانية محاولة تمديدها لبضعة أشهر، لإجراءات إصلاحات دستورية مهمة حسب زعمهم، من خلال عقد ندوة وطنية جامعة، وهي التي تُحدد موعد الانتخابيات الرئاسية، وكان الرئيس المنتهية ولايته يحلم أن يُسلم عرش الرئاسة لمن سيخلفه.

لكن الشعب الجزائري رفض التمديد والتأجيل، فكانت المحاولة الثالثة البقاء لغاية 28 أبريل؛ مع إصدار قرارات مهمة، وتدشين ثلاثة مشاريع هامة على رأسها المسجد الكبير، وفتح المطار الدولي الجديد، وتدشين الملعب الأولمبي الكبير، لكن الشعب رفض. لم يكن للرئيس آخر الأمر إلى الانصياع لأمر الشعب والجيش، فقدم استقالته يوم 2 أفريل سنة 2019 ، بعد أن عجز الطاقم الرئاسي وآل بيته من استنفاد الوقت اللازم لتحضير خروج مشرف وآمن لهم[2] .

إن أكبر نصر حققه الشعب الجزائري من خلال ثورته السلمية يمكن أن نحدده في العناصر الأتية:

1-الانتصار على الخوف: انتصر الشعب على الخوف ونفسية الركون، وطلق السّكون واتجه صوب الحِراك الاجتماعي والسياسي، مما أحدث قفزةً نوعيةً في

[1] محمد بن أحمد، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] مقتبس من مقال نشرته بالجزيرة: https://blogs.aljazeera.net/blogs/20 /4/4/2020

الوعي لم نلاحظها لدى كثير من الشعوب التي ثارت على سُلطها، فلم نسجل طيلة الجمع حدثا مأساويا، ولم تسل قطرة دم واحدة.

2-الوحدة الوطنية : انتصر على النعرات الإثنية والجهوية، ولم ينساق وراء الدعاية المغرضة ولا الشائعات التي حاول من خلالها النظام إحداث انقسام داخل الجبهة الشعبية، فكان الشعار الأكثر حضورا لا فرق بين القبائلي، العربي، الميزابي، الشاوي، الترقي.. كلنا جزائريون إخوة في الدين والوطن، وهذا التلاحم الوطني تم التعبير عنه من خلال التمسك بالراية الوطنية كراية سياسية وحيدة، أما الرايات الأخرى ما هي إلا تعبير عن انتماء ثقافي، ونقصد الراية الأمازغية، النايلية، الهلالية .

3-جرأة الحراك: يبدو أن الحراك الجزائري لم يكن في طبيعته إلا جزائريا، فهو لم ينخرط في موجة الربيع العربي التي أغلبها مارست العنف، وأصرت على تسمية احتجاجاتها بالثّورة. من خلال المقاربة التاريخية والسياسية نلاحظ بأن الحراك الجزائري يعتبر استثناءً جزائريا، فهو لحد الساعة لا زال احتجاجا سلميا ومنظما تنظيما عفويا إلى حد ما، ويرفض الحَراكيون تسميته بالثورة أو الانتفاضة، ولحد الجمعة 29 لا زالت تسمية الحراك هي الأفضل والأصوب،

4-التدرج في المطالب: قوة الحراك الجزائري أنه لم يُدرج مطالبه دفعة واحدة، بل تفنن في المطالبة والمغالبة، فكلما حصل على مطلب هام إلا وأدرج مطلبا أكثر أهمية، ولعل هذه الطريقة في تقديم المطالب هي التي جعلته يستمر ليومنا هذا.

5-المغالبة السلمية: تعلم الجزائري كيف يطالب عن طريق المغالبة السلمية دون أن ينجر نحو العنف واستعمال القوة، ولقد مكنته المغالبة السلمية من كسب أمرين، الأول من جانب القوة الحَراكية، والثاني من قبل الجيش[1].

[1] محمد بن أحمد، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

إن المَكسب الأول يمكن أن نرصده في التزام الحَراك بما يأتي:

-نبذ أي صور للعنف مع الجيش والشرطة، ورفض خطاب الثورة والحرب الأهلية.

- رفع شعارات تدعو الجيش إلى مرافقة الحراك )الجيش والشعب خاوة خاوة)

- الإصرار على سلمية التظاهرات والمسيرات.

- رفض التأطير الحزبي والديني وحتى المناطقي.

- تقديم مطالب شعبية بعيدة عن الخطاب الإيديولوجي.

- رفض التدخل الخارجي من أي دولة أو جهة كانت.

في المقابل قدم الجيش مكاسب للحَراك[1]:

- الإقرار بشرعية الحَراك وسلميته، والتراجع عن خطاب المُغرر بهم .

- مرافقة الحراك وحمايته .

- عدم الانقلاب وأخذ السلطة بالقوة، والتأكيد على التمسك بالدستور .

- الزج برموز الفساد في السجن .

- تحرير القضاء، ودعوة القضاء للعمل وفق قوانين الدولة الجزائرية-

6-التنظيم غير المُهيكل: امتاز حَراك - 22 فبراير بالتنظيم المحكم على مستوى 48 ولاية، ولم يحدث صدام بين الشعب وقوات حفظ النظام، بل كان تحول الشباب إلى دروع تحمي عناصر الأمن من أي اعتداء تقوم به عناصر المندسة والمنحرفة.

[1] محمد بن أحمد، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

-ظهور شعارات ذات بعد ثوري محض، تعكس درجة اليأس من النظام القائم، وهذا يؤكد أن صبر أيوب قد بلغ حده وأن الشعب قرر أن يمضي إلى آخر المطاف، فليس هناك ما يخسره حاضرا ومستقبلا قياسا مع ما خسره طيلة صبره وانتظاره، ومن تلك الشعارات التي غزت العالم بأسره:

"ترحلوا يعني ترحلوا"، ارحلوا جميعا"، "ترحلوا قاع" ولعل هذا الشعار الأخير هو الأكثر رواجا لأنه مستمد من اللغة العامية فلفظة "قاع" تعني الكل بوجه مطلق لا استثناء فيه.

7-رفض التمثيل الحزبي والشّخصي: لم يقع الشعب الجزائري في فخ تمثيل الحراك بل كان مصرا على ألا يُمثله أحد مهما كان وزنه أو تاريخه، لأن التمثيل في تلك المرحلة كان ليكون في صالح النظام، والذي كان يطلب من الحراك الشعبي تعيين ممثليه حتى يحاورهم. غير أن عدم وجود ممثلين عن الحراك جعل السلطة تقف عاجزة عن المناورة، فحتى الشخصيات التي كانت تُحلل وتتحدث عن الحراك لم تجرأ القول بأنها تُمثل الحراك، بل الحراك ذاته رفع عدة لافتات يرفض أن يمثله كان من كان. وفي الوقت نفسه تّحرر نسبيا من هيمنة الحركات الشمولية سواء الأثنية أو الإسلامية. ويمكن أن نسمي هذه الحالة بالإيديولوجيا المُعلقة إلى حين.

8-حضارية الحراك: يتجلى السلوك الحضاري للحَراك في كثير من المظاهر التي عايشناها وأحصيناها، وأهمها:

1-نذكر أنه في جميع المسيرات لم يتم سب رئيس الجمهورية وإن طال السب محيطه وزبانيته، فالشعب الجزائري كان مدركا بأن الرئيس لا يحكم بسبب مرضه، وإنما الحاكم الفعلي شقيقه سعيد بوتفليقة، الذي شكل جماعةً غير دستورية تحكمت في مفاصل الدولة، فنهبت المال، وعطلت المصالح، وأبعدت الشرفاء، وقربت السفهاء، وبددت أحلام الشباب ودفعتهم للهجرة في قوارب الموت.

2-ظهور ثقافة التعبير الحر من خلال التفنن في كتابة الشعارات[1]، واختيار الأناشيد الوطنية الحماسية، كما سجلنا حضور صور أبطال ثورة التحرير الوطني أمثال العربي بن مهيدي، لطفي، سي الحواس، عميروش، زبانة، وهذا في حد ذاته انتصار تاريخي، حيث لم تستطع السلطة أن ترسمه بقوة برامجها الدراسية وأيامها الاحتفالية، لكن الشعب رسمه بقوة الوعي والرغبة الملحة في الانتماء للحظة النوفمبرية.

3-أهم ما سجلته في خضم هذه الأحداث، هو تحول الشعب إلى قارئ للدستور، وهو الذي كان منذ شهرين يجهل مواده الدستورية، بل لا يُحبذ الحديث عنه، لكن الأحداث المتسارعة جعلته يحفظ ويعي كثير من المواد: 7 ، 8 ، 28 ، 102 ، 104 ، ... وخاصة المادة 102 التي شكلت محور حديثه في أغلب الأحيان.

4-تفنن البعض في السخرية والتنكيت، ووجدت تلك الفنون قبولا في أوساط الشعب، مما جعل الحراك يكتسب طابعا مرحا وفنيا.

5-تحرير مؤسسات الدولة: تم تحرير وسائل الإعلام والقنوات الفضائية، فاصطف أغلبها مع – الشعب. حيث استطاع الشعب أن يكسب سلطتين مؤثرتين الجيش والإعلام، بالرغم أن الشعب لن ينسى الدور السلبي لبعض القنوات المحسوبة على النظام، والتي وإن تخلت عنه في اللحظات الأخيرة غير أنها ستحاسب حسابا عسيرا، لأنها تأسست بفضل المال العام المنهوب، وعملت على تضليل الشعب وقتا طويلا.

6-**الحذر والذكاء:** امتاز الحراك إلى يومنا هذا بالاحترافية في تنظيم نفسه بنفسه، ونلاحظ ذلك من خلال ما يأتي:

[1] Sarah Slimani et d'autres, La révolution du sourire, Edition Frantz Fanoun, Algérie,2019 ; pp.150 ; 151.

-انتشرت الشائعة بصورة مذهلة، وكان الغرض من زرعها إرباك الشعب، وصرفه عن الأحداث المحورية، لكن الوسائط الاجتماعية وعلى رأسها الفيس بوك مكنت الشعب من الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة، والقدرة على التمييز، وعليه لم تستطع الشائعات كسر إرادة التغيير.

-رفض الحراك الشعبي أي تدخل أجنبي، لذا كان الشعب ضد تدويل الحراك من قبل النظام، وذاك من خلال رفض كل ما قام به رمطان لعمامرة بالخصوص، فذهابه إلى الصين وروسيا وإيطاليا كان من أكبر الأخطاء التي ارتكبها النظام

7-**التعبئة الشّاملة:** لعب الحراك دورا مهما في تغيير موقف الجيش، ففي الجمعة الأولى كان موقف الجيش منحازا للنظام، ووصف القائد المتظاهرين بالمغرر بهم، كما لمسنا لغة التهديد والوعيد في الخطاب الأول، تم الرد عليه بِجُمَع مليونية شملت كل الولايات بدون استثناء، حتى تلك الولايات المعروفة بولائها للنظام منذ 1962 انتفضت لأول مرة، وخرج شبابها يصرخون: ارحلوا ارحلوا.

وتظهر التعبئة العامة في حضور القوي للمرأة الجزائرية، فالنظام السابق كان يراهن دوما على العنصر النسوي للمساندة والمؤازرة من خلال سن جملة من القوانين التي أتاحت للنساء الحصول على مناصب برلمانية وحكومية وفق نظام الحصة )الكوطا. )

8-**الحلم المشروع:** إن أهم نتيجة نتوصل إليها من خلال مجريات الحراك أنه يُعبر عن حلم جميل ورائع، حلم ليس بالمستبعد ولكنه صعب وسط جو خطير، وتطور قد يفضي إلى كابوس رهيب، إنه جميل أن نحلم بدولة مدنية ديموقراطية، يكون شعارها العدل والمساواة، وأدواتها الديموقراطية والاقتراع المباشر، ويكون ضامنها الضمير والمواطنة وحق الإنسان في الوجود. لقد عبر عن هذا الحلم الشعبي د. نقاز إسماعيل ) نهاية الغاشيوقراطية.. وفلسفة الثورة في الحراك الجزائر ي ( : "

ما حدث في 22 فبراير / شباط 2019 م، يمكن أن نعتبره منعطفا حضاريا في المشوار السياسي في الجزائر، وهو ليس حراك مطالب، بقدر ما هو حلم تتسع دائرة خياراته بتطلع هذا الشعب الذي عانى سنوات من التعتيم والانغلاق والغاشيوقراطية التي قضت على نبض في قوته وأحلامه، هو ليس حراك مطالب؛ لأن الشعب يئس من الوعود، يئس من الروتين السياسي الذي تمرد على نمطيته وتنميطه لكل شيء بعنوان السخافات والبلادات."[1]

[1] https://arabic.euronews.com/2019/03/20/the-end-of-gachiocracy-a 14/07/ 2020. T : 19 :28.

## المبحث الأول: ملامح المرحلة الانتقالية وتعقيداتها

منذ اعلان الرئيس بوتفليقة عن الغاء انتخابات 18 ابريل دخلت الجزائر المرحلة الانتقالية، باعتبار أن نهاية ولاية الرئيس تكون بتاريخ 28 ابريل 2019م، كما أن دعوته لتشكيل حكومة كفاءات وندوة للحوار الوطني تقترح تعديلات دستورية يستفتى فيها الشعب فيما بعد، في هذا الرسالة أرادت الرئاسة أن تكون الفاعل الأهم في تأطير المرحلة الانتقالية وتوجيهها والتحكم فيها، واقترحت لها بعض الوجوه، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولعل أهمها الأخضر الابراهيمي و رمطان العمامرة.

### مدى حظوظ الشخصيات التي تقدمها السلطة في المرحلة الانتقالية[1]

كان من الملفت للنظر تعيين رمطان العمامرة نائبا لرئيس الوزراء، ومباشرة تلقته وسائل الاعلام المحلية بالنقد والنبش في سيرته الذاتية، كما أثارت تحركاته التي تلت تعيينه وزياراته الخارجية انتقادات الحراك الشعبي التي برزت في شعارات ولافتات في مسيرات وحملات معادية له على منابر التواصل الاجتماعي.

من هو رمطان العمامرة؟ يبدو أن الدائرة المحيطة بالرئيس بوتفليقة كانت تهيئ شخصية قد تدفع بها لمعترك التنافس الرئاسي في المستقبل وهو رمطان العمامرة/ وهو الذي عينه بوتفليقة نائبا لرئيس الوزراء الجديد نور الدين بدوي، وزير الداخلية في الحكومة السابقة، لقد كان رمطان العمامرة يبدو الشخصية المناسبة لخلافة بوتفليقة منذ سنة 2017م حيث تم ابعاده من وزارة الخارجية، فمن جهة يمتلك الرجل الخبرة في العمل الديبلوماسي (شغل منصب وزير الخارجية لمدة 4 سنوات بين 2013-2017م) وله شبكة علاقات دولية متينة وواسعة جعلته يعين –بعد مغادرته لمنصبه على رئاسة

[1] محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 1440هـ ، ص 23.

الديبلوماسية الجزائرية – عضوا باللجنة الاستشارية العليا للامم المتحدة المكلفة بالوساطة الدولية منذ 2017م، كما أنه يشغل عضو مجلس إدارة مجموعة الأزمات الدولية.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن المعسكر الموالاة للرئيس إلى حد ما مع اندلاع الاحتجاجات، وبدأ أن أطرافا عدة تخلت عن بوتفليقة وأصبحت تبحث عن بديل له يضمن استمرارية النظام، وأن الشرعية التاريخية –أو الثورية– انتهت مع بوتفليقة، ويجب التوجه أكثر نحو الشرعية الشعبية عبر صندوق الاقتراع.

كما أن المبررات التي تسوقها الموالاة والمتمثلة في "انجازات عهد بوتفليقة" لم تعد مقنعة، وخاصة للأجيال الشابة التي لم تعش أزمات الثمانينات والتسعينات، والتي نشأت في ظل أفول الايديولوجيات التي أثرت في الواقع السياسي الجزائري في ذلك الوقت.

**الصراع حول المرحلة الانتقالية ومن يقودها: الاخضر الابراهيمي؟[1]**

بعد الرسالة الأولى التي نشرها الرئيس بوتفليقة بتاريخ 11 مارس 2019 والتي ذكر فيها تأجيل الانتخابات وعدم ترشحه لولاية خامسة انتشر خبر تكليف الأخضر الابراهيمي بالعمل على تشكيل الندوة الوطنية، وإن رفض وجود هذا التكليف إلا أنه بدأ بالفعل سلسلة حوارات مع بعض الشباب وبعض الوجوه الذين قدموا بصفتهم من الحراك الشعبي.

يجمع الأخضر الابراهيمي – البالغ من العمر 85 عاما– بين الانتماء المبكر لجبهة التحرير الجزائرية (بداية الخمسينات من القرن الماضي) والعمل الدبلوماسي – بصفته وزيرا للخارجية في مطلع التسعينات– والعمل الأممي، إذ كلف مرات عدة وفي بلدان كانت مناطق توتر وأزمات (لبنان، والعراق، واليمن، وأفغانستان، وزائرين وجنوب افريقيا...)، كما عمل في الجامعة العربية، ولعل أخر تكليف أممي له كان في سورية

[1] محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، المرجع السابق، ص 24.

سنة2012م، تجربة ومسيرة دولية ووطنية جعلت منه شخصية توافقية أكثر منها حزبية أو سلطوية، وهذا على عكس الكثير من رجالات الحزب والحكم، والنظام في المرحلة الحالية يبحث عن وسيط ذي مصداقية لدى المعارضة والمحتجين لإدارة الندوة الوطنية والاشراف على ما يشبه "مرحلة انتقالية"، وعلى الرغم مما يعرف عنه من الاستقلالية –الأخضر الابراهيمي– إلا أنه لا يقع ضمن دائرة المستقلين تماما باعتبار ارتباطه بعلاقة صداقة مع الرئيس بوتفليقة، كما كان يعيش منذ سنوات خارج البلاد ولا تبدو له علاقات مباشرة ومتواصلة مع الطبقة السياسية الجزائرية سواء منها المعارضة أو الموالية، وهو ما يطرح سؤالا عن مدى قابلية المجتمع المدني المكون من الشباب والأحزاب المعارضة لمثل هذه الوجوه ... فبعض الأحزاب بادرت وأعلنت عدم مشاركتها في الندوة الوطنية، إلا أن الأخضر الابراهيمي لم يجد التفاعل اللازم للاستمرار في مهمة الوساطة التي ذكر أنها لم يكلفه بها أحد، وبذلك يبدو أنه انسحب من الساحة بصورة مبكرة[1]، في حين ذهب أحزاب معارضة أخرى إلى أنها مع الحراك وملتزمة بتوجاته، وهو ما طرح أسئلة عدة، هل سيقبل الجزائريون –في الحراك الشعبي– بمرحلة انتقالية تديرها شخصية مستقلة لكنها مقربة من السلطة في ظل اشراف السلطة واستمرار وجود أركان النظام نفسه؟ ويبقى السؤال المهم في هذا السياق متعلقا بآليات إدارة الانتقال إلى الجمهورية الثانية في ظل سلطة قائمة وفاعلة، وما مدى استقلالية الهيئة التي تدير وشرف على المرحلة الانتقالية وما مدى اتساع أو حدود صلاحيتها، وما الأطراف التي قد تشارك في الندوة الوطنية ومن يعنيها؟

لذلك يتجه الحراك – أو جزء منه على الأقل– نحو المطالبة بمرحلة انتقالية لا تديرها السلطة الحالية بأي حال من الأحوال، بل يزعم بعض الأطراف أن محيط الرئيس بوتفليقة الضيق يسعى إلى الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي وكسب موبد من الوقت لهدفين اثنين، الأول: يتمثل في تأمين انتقال للسلطة بالصورة المناسبة لمصالحها، والتي

[1] مقالة في صحيفة "الخبر" الجزائرية، بعنوان: الابراهيمي ... ذهب ولم يعد"، بتاريخ 31 مارس2019م.

قد تمكنها من الحفاظ على بعض مواقعها المهمة، والثاني: يكمن في السعي لشق صفوف الحراك والتعامل من الأطراف الأكثر مرونة من غيرها، إلا أن مثل هذه الخطة يبدو أنها متوقعة من قبل المشاركين في الحراك، وأشارت إليها الصحافة الجزائرية في تحاليلها وتغطيتها للأحداث، كما توقعها الكثير من الوجوه الحقيقية والحزبية.

**الصعوبات السياسية التي تواجه المرحلة الانتقالية:**[1]

توجد مجموعة تحديات ورهانات أمام الطبقة السياسية الجزائرية في المرحلة الانتقالية، فردود الفعل الأولية التي ظهرت بين المحتجين أو التي أعلنها بعض أحزاب المعارضة القانونية أو غير المعترف بها، ليست إيجابية بخصوص تأجيل الانتخابات وكذلك فيما يخص الندوة الوطنية.

ثمة توجه نحو اعتبار قرارات بوتفليقة عبارة عن التفاف على مطالب الشارع، فالرئيس بدا أنه مدد لنفسه سنة أخرى بدل أن يتنحى، كما أن الاقتراحات الحالية مثل تأجيل الانتخابات والتحضير لمرحلة انتقالية كانت مطالبا للمعارضة قبل اندلاع هذه الأزمة وقبل ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، وكان أول رسالة بعث بها الرئيس بوتفليقة إلى المتحججين ورد فيها أنه بعد انتخابه يوم 18 ابريل سيقوم بتقليص مدة حكمه لعام واحد من أجل تنظيم ندوة وطنية لإصلاح النظام ... فالتنازل الوحيد –إن صح التعبير– يتمثل في عدم ترشحه مستقبلا للرئاسة لكن بدل أن ينتخب لولاية خامسة تدوم سنة واحدة، ها هو الرئيس يمدد لنفسه سنة أخرى دون انتخابات غير دستورية.

ومهما يكن من أمر فالشارع دفع نحو سحب ترشح الرئيس مراده، وبعدها بدأت الشعارات تنادي برحيل النظام برمته (شعار "تتناحو قاع" باللهجة الجزائرية مفاده "ارحلوا

[1] محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، المرجع السابق، ص 25.

جميعا")، وهذا ورد في الجمعة الثالثة والرابعة للحراك والخامسة ... وعدم منح المزيد من الوقت للنخب الحاكمة، وهو ما أدى إلى ما يشبه شللا وتخبطا في دوائر السلطة.

وفي هذا السياق قد تدفع المعارضة وبعض القوى غير المنظمة نحو اقتراح شخصيات أخرى لم تكن شريكة في السلطة بأية طريقة كانت منذ عقدين من الزمن، وهو ما يعني أن النظام قد يواجه مطالب بعدم التعامل مع "الحرس القديم".

ولعل في هذا السياق جاءت مبادرة الشيخ على عية إمام المسجد الكبير والتي "أعلن عنها في بالإعلام يوم 17 مارس 2019م، والذي التقى الوزير السابق اليامين زروال، وهي محاولة لدعوة شخصيات ذات خبرة في بالحكم وتحظى بثقة قطاعات واسعة للقيام بدور ما في المرحلة الانتقالية، والشرط الأساس في ذلك –حسبما ورد على لسان الشيخ على عيّة– يتمثل في إسهام شخصيات يمكن أن تنال ثقة الشعب، إشارة إلى أن الوجوه التي قدمتها السلطة لم تنل إلى حد الآن هذه الثقة، ومن ثم فإن مساعيها لن تكون مثمرة، مثمرة في المرحلة الحالية على الأقل.[1]

كما ذكر اسم المحامي والحقوقي مصطفى بوشاشي بوصفه أحد أبرز رموز الحراك الشعبي، وقد تم اقتراحه من قبل شخصيات إعلامية وسياسية قريبة من حزب طلائع الحريات، رغم أن المحامي بوشاشي الذي برز بمداخلاته على مواقع التواصل الاجتماعي لم يظهر بصفة حزبية محددة، وقد أكد في أكثر من مناسبة أنه لن يترأس الندوة الوطنية ولن يتشارك في حكومة بدوي المقترح تشكيلها الإدارة المرحلة الانتقالية، وهو بذلك يبدو منسجما مع مواقفه وفهمه لواقع نظام الرئيس بوتفليقة وآليات عمله، والعصب التي تسنده وتستفيد منه، كما تحدثت مصادر عديدة عن امكانيات ترؤس المرحلة من قبل شخصيات سياسية أسهمت في بعض مراحل تاريخ الجزائر وتحملت مسؤوليات عليا لكنها أخذت

[1] محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، المرجع السابق، ص 26.

مسافة من الجميع وانسحبت فيما يشبه الاعتكاف السياسي، ومن هذه الشخصيات التي قد تستدعي بصفة أو بأخرى للمشاركة أو الإشراف على خطوات محددة للانتقال إلى عهد جديد يمكن ذكر الرئيس السابق اليمين زروال، وكل من الوزراء السابقين أحمد بن بيتور، ومولود حمروش وأحمد طالب الابراهيمي...[1]

لذلك وجد الوزير الأول المعين حديثا بدوي صعوبة في التواصل مع بعض مكونات ورموز الحراك الشعبي، وفي استمالة بعضها للمشاركة بصورة أو بأخرى في حكومته، وهي التي يرى أنها يمكن أن تتشكل في الوقت ذاته من كفاءات –تكنقراط– وسياسيتين أيضا.

ما الذي سيحدد ملامح الجمهورية الثانية؟ لعل أبرز معاملها إعادة تشكل الخريطة الحزبية والسياسية في ضوء تطور اتجاهات الرأي العام والحراك الشعبي المناهض لجزء كبير من المنظومة الحزبية السائدة اليوم، بل ظهرت بوادر ولادة مجتمع مدني مختلف تماما عما كان عليه في عهد الرئيس بوتفليقة، فبعض المنظمات الوطنية التي كانت تقف مع النظام تتجه نحو التفكك، ويظل مسار موقف الجيش الوطني الجزائري ومدى ثبات ولائه للرئيس بوتفليقة أو توجيه نحو تأمين مرحلة انتقالية نحو الجمهورية الثانية بالتعاون مع رموز الحراك الشعبي وشخصيات سياسية مستقلة، محل تساؤل وترقب؟ هذا إلى جانب تعدد المبادرات التي تأتي من جهات وطنية عدة.

كما بدأت تظهر علامات صراع داخل الدائرة الضيقة حول الرئيس والتي قد تؤدي تدريجيا إلى التخلي عنها والتضحية بها وتحميلها مسؤولية ما يحدث، ومن هنا يتحول الجيش إلى أهم مؤسسة لا تزال متماسكة في الدولة، وذلك مقابل برلمان بغرفتين في حال العجز التام عن التفاعل مع الأحداث.

[1] محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، المرجع السابق، ص 27.

لا يبدو أن السلطة تنوي استخدام العنف ضد المتظاهرين، كما أن النظام مستعد لتقديم العديد من التنازلات، وذلك بحسب تنامي الضغط الشعبي في الشارع، وهو يتجه نحو استبدال النخب السياسية القديمة، وتغيير مختلف واجهاته، ومحاولة مسايرة التغييرات التي طرأت على المجتمع منذ عقود ولم يتمكن من استشرافها وقراءة انعكاساتها مقدما، كما أنه يبعث برسائل إلى أن المفاوضات والمشاركة في الندوة الوطنية لن تستثني أحدا ومن ثم كل الأطراف التي كانت خارج العملية السياسية قد يتم إدماجها كما أنه مستعد لإدخال تغيرات جوهرية على النظام والمؤسسات والدستور، أي أنه يفتح المجال لنظام أكثر تعددية وانتخابات أكثر شفافية ومصداقية، ولكن كل هذه التنازلات يريدها أن تتم ضمن مرحلة انتقالية يكون أحد أهم أطرافها إن لم تكن تحت إشرافه وتوجيهه، أي أنه يعمل على إعادة توزيع الموارد السياسية والأدوار بطريقة أكثر مناسبة ومسايرة للاتجاه العام في البلاد دون فقدان المبادرة.

كما أنه يراهن على إمكانية حدوث انشقاقات داخل الحراك، وبروز تباينات بمكن استخدامها لجهة استمالة بعض الأطراف الأكثر قابلية للتعاون معه، ولعل إدراك القوى التي تمثل الحراك بكل هذه المسائل جعلها تؤخر بروزها والإعلان عن نفسها بصفتها ممثلة للشارع المتحرك والضاغط يوما بعد يوم، هذه القوى تسعى إلى استدراج النظام إلى أكثر قدر ممن من التنازلات، وللتضييق عليه والحد من هامش المناورة لديه.

ويظل المشهد السياسي في الجزائر قابلا لتطورات وتغيرات عدة، يصعب أحيانا توقعها أو حصرها.[1]

[1] محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، المرجع السابق، ص 28.

## المبحث الثاني: مسار الحراك الشعبي بين فرص الاستجابة وتحديات الإجهاض

### انفجار الأحداث وانكشاف النظام:

كان الدافع المباشر لخروج ملايين الجزائريين، إحساسهم بالإهانة والمذلة بعد تأكد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، فالرجل غائب منذ سنوات بسبب المرض والعجز وفقدان النطق، وقد توالت الدعوات التي لم يتبنَّها أي أحد في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك مثلا) للخروج يوم الجمعة 22 فبراير/شباط

2019م. وعلى رغم أن البعض أوعز ذلك إلى دور خفي للدولة العميقة (المخابرات) المتصارعة مع مؤسسة الرئاسة، فإن هذا لم يكن بإمكانه أن يُخرج الملايين من الجزائريين، بل تأكد أنه اتجاه قوي في الشارع الجزائري، رافض للعهدة الخامسة، ومن دون أي راية أو تأطير أو تصدر من أحزاب أو منظمات أو أشخاص. كما لم يكن وقفة عقل أو إدراكًا أو اختيارًا عقلانيًّا، بل لحظة عاطفية لاندفاع الملايين سلميًّا وفي كل مدن الجزائر، رفضًا للوضع القائم واستمرارية العهد البوتفليقي .[1]

وعلى رغم أن الجزائريين ما زالوا يستحضرون التوجس والخوف من آثار العشرية السوداء وآلامها، فإن مسيرات 22فبراير/شباط كانت حقًّا مفاجئة للجميع (النظام والشعب وسفارات الدول الأجنبية)، سواءٌ بالأعداد الكبيرة والتنظيم والطابع السلمي. وتجدر الإشارة إلى أن سلوك الأجهزة الأمنية –التي لم تعترضها أو تقمعها– كان سببًا آخر لدفع ملايين أخرى إلى الخروج في الجمعة الثانية، التي وافقت الفاتح من مارس/آذار، حيث قُدرت الأعداد بأكثر من 16 مليون مشارك. ثم كانت الجمعة الثالثة من الحَراك، 8 مارس/ آذار، الجمعة الأكثر حضورًا حسب متابعين 22مليون مشارك(، فكانت ردًّا قويًّا على)

[1] بكيس، نور الدين .الحراك الشعبي الجزائري :النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي .النشر الجامعي الجديد، 2019.

رسالة بوتفليقة التي أعلن فيها ترشحه رسميًّا. كما شهدت بمناسبة عيد المرأة العالمي مشاركة واسعة للنساء والأطفال، وهو ما كرس السلمية والمظاهر الحضارية والأخلاقية.[1]

لقد كانت الأسابيع الستة الأولى كافية لانكشاف عميق داخل النظام، إذ عُطِّلت العهدة الخامسة ومشروع التأجيل والتمديد لعهدة بوتفليقة، وانتهت هذه الأسابيع بإزاحة الوزير الأول، ودفع بوتفليقة إلى الاستقالة عبر تفعيل المادة 102 من الدستور، التي تتحدث عن شغور منصب رئيس الجمهورية، وبات واضحًا أن مؤسسة العسكر قد استرجعت مقاليد الحكم وزمام المبادرة، عبر تحييد وإضعاف أدوات وأذرع كلٍّ من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة، ابتداء برجال المال والخصوم السياسيين والأمنيين، ورجال القضاء ووسائل الإعلام. وإن كان نجاح الثورات أو إخفاقها مرتبطًا بموقف مؤسسة الجيش منها، فإن الجيش الجزائري يُعد العامل الحاسم الذي أنقذ النظام الجزائري في كل محطات الانتقال السياسي، إلا إنه في حراك 22 فبراير/شباط 2019 م، انحاز إلى الشعب وأسقط نظام بوتفليقة، واحترم الدستور بالحفاظ على المؤسسات المدنية دون المغامرة بانقلاب عسكري. بل إنه كان الفاعل الجوهري في عدم إراقة قطرة دم واحدة، وتجنيب البلاد تهديد تَكرار تجرِبة العشرية السوداء، عبر عزل وتحييد الرؤوس المدبرة لكلٍّ من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة (المخابرات)، التي خططت لتغيير قيادة الأركان بتوقيع قرارات باسم رئيس الجمهورية العاجز، وهو ما تنبه له الجيش الذي تحرك بضربات استباقية وسريعة.[2]

[1] فاروق، طيفور .الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة :الفرص، المخاطر، المناعة المستقبلية، الجزائر. منشورات السائحي،2019 .

[2] بكيس، نور الدين .مرجع سبق ذكره.

**الجيش بين التحول وإعادة إنتاج النظام:**

بعد الجمعة الأولى من الحراك، خرج الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش بخطاب يقول فيه إن المسيرات نداءات مشبوهة، ووصف المتظاهرين بالمُغرَّر بهم. لكنه سرعان ما استدرك في خطاب لاحق نفس « بأن الجيش يتقاسم مع الشعب وصارت بيانات الجيش ،» القيم والمبادئ وتصريحات قائد أركانه تتماهى مع مطالب الحراك الضاغطة على مؤسسة الرئاسة يوميًّا. ثم جاءت مخرجات لقاء التحالف بين الرئاسة والدولة العميقة –المتمثلة في اللقاء الذي كان بين السعيد بوتفليقة مستشار الرئيس، ورئيس المخابرات السابق الجنرال محمد مدين (توفيق)، ومجموعة من السياسيين– لتعجّل إنهاء علاقة الجيش بالرئاسة، وسحب الغطاء الأمني من السلطة. وهو اللقاء الذي كُشف محتواه لاحقًا، إذ كان راميًا إلى وضع مخطط لتسيير الأزمة وإقالة قائد الأركان، وهذا يمثل انشقاقًا عميقًا داخل النظام، يُعد أبرز تحول في الحراك الجزائري.

وفي 26 مارس/آذار، اقترح رئيس أركان الجيش مخرجًا دستوريًّا للأزمة، يتمثل في تطبيق المادة 102 من الدستور، التيتحدد إجراءات إعلان (ثبوت المانع) لرئيس الجمهورية، واستحالة ممارسة مهامه، «المرض الخطير والمزمن « لأسباب بينها وفي 2 أبريل/نيسان، دعا القايد صالح إلى الذي » التطبيق الفوري للحل الدستوري» يتيح عزل الرئيس، حتى أُعلنت بعده بوقت قصير استقالة بوتفليقة.[1]

ثم جاء استحواذ الجيش على مقاليد القرار ابتداء من الأسبوع السادس للحراك تحت غطاء المادة 102 من الدستور، بعد أن كان منذ الأسبوع الثاني للحراك يباركه ويمدحه، وهو ما شجع الكثير على القول بأنه لم يُقمع. حينها صار الجيش هو السلطة الفعلية، وبدأ في تنفيذ رؤيته متماهيًا مع الحراك، تلك الرؤية التي كانت مطالبة بمحاسبة

[1] افتتاحية الجيش :التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس، مجلة الجيش، عدد 670 ، مايو/أيّار 2019

المسؤولين والفاسدين ناهبي المال العامّ، فبدأت تتساقط بعض الأسماء التي لم يكن يحلم أي جزائري بسقوطها يومًا، وصار الحراك يطالب يوم الجمعة، ليستجيب الجيش –عبر خطابات قائد الأركان– يوم الثلاثاء.

ومع مرور الأسابيع بدأ النقاش حول مستقبل الجزائر، وظهرت عشرات المبادرات المختلفة لحلول وتصورات ورؤًى للوضع. وعلى رغم المسار

الاحتجاجي السلمي، فقد كانت المطالب يتنحّاو « راديكالية ثورية عبّر عنها الشعار بمعنى رحيل الجميع. وهذا ما كان»، قاع يصطدم برؤية الجيش، لا سيما مطلب رحيل كلٍّ من رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي، ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، وهو الذي رفض تنحيتهم لأسباب متعددة، منها التقيد بالدستور، والخوف من الفراغ المؤسساتي وفخ الوقوع في تهمة الانقلاب العسكري. وذهب الحراك في مطالبه إلى حد المطالبة بإقصاء أحزاب الموالاة، وطرد كثير من السياسيين ورؤساء الأحزاب من المسيرات )وكأنه عزل سياسي عمليًّا(، وتعدَّى الأمر ذلك إلى طرد وزراء الحكومة من الشارع، ودعوات إلى العصيان المدني، وغلق مداخل مقرات البلديات[1].

لقد كانت كل الرؤى المطروحة لحل الوضع متباينة، ما بين الأغلبية التي ترى أن الأزمة سياسية وتحتاج إلى حلول سياسية، على اختلاف هذه الحلول، فالبعض كان ينادي بمرحلة انتقالية، والبعض بمجلس تأسيسي أو مجلس أعلى للدولة، وآخرون بضرورة الانتخابات بشروط نزيهة ولجنة مستقلة للإشراف على عليها، وبين رؤية الحلول الدستورية التي كان تتبناها السلطة الفعلية (الجيش) بصفتها خِيارًا مفصولً فيه. وهو الدور الذي بدأت تُطرح حوله الأسئلة من قِبَل: هل الثقة بمؤسسة الجيش ممكنة؟ وهل

[1] بكيس، نور الدين. مرجع سبق ذكره

الثقة تُبنى أم تُصدر؟ وبدأت تَخلق توجسًا من عسكرة الدولة على رغم الحفاظ على الواجهة المدنية، وبات شعار (مدنية وليست عسكرية) حاضرًا بقوة، إذ شهد الحراك منذ الجمعة العشرين شعارات ضد الجنرال القايد صالح قائد الأركان.

إن تقيد مؤسسة الجيش بالدستور، وحرصها على الانتخابات الرئاسية التي كان من المفروض أن تكون بعد تسعين يومًا من استقالة بوتفليقة، وهو ما يصادف الرابع من شهر يونيو/حَزِيران، لم يكن كافيًا لتنظيمها عمليًّا في ظلِّ رفض الحراك لها، وهو ما حدث فعليًّا بعد إعلان المجلس الدستوري استحالة إجرائها. وبمرور الأشهر، ظهرت بوادر الانقسام في الحراك حول الرؤى والحلول، وهو ما يعكس ضعفًا وعجزًا في تصور خريطة طريق، إذ صار الحراك يرفض أي طرح أو حلول، دون تقديم بديل لها، كما لم يستطع –عبر شهور– إخراج ممثلين له، وكانت تغذية الاصطفاف الجهوي والعرقي (الراية الأمازيغية) مما زاد في تسميمه. وفي ظلِّ تنصيب هيئة الحوار والوساطة، التي اجتمعت بعدد كبير من رؤساء الأحزاب والجمعيات والنقابات وبعض شباب الحراك، كان عامل الزمن لصالح مؤسسة الجيش، التي أعلنت بحلول الشهر السادس للحراك ( 3 سبتمبر/أيلول) عن ضرورة استدعاء الهيئة الناخبة يوم 15 سبتمبر/أيلول، وتنصيب الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وإذا استجاب رئيس الدولة المؤقت بن صالح، وحدد موعد إجراء الاستحقاق الرئاسي في 12 ديسمبر/كانون الأول.[1]

[1] بلغيث، عبد الله. الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي. مركز الجزيرة للدراسات، نشر 2019/12/11، شوهد في 2020 /09/23 ، الرابط https://bit.ly/2TyVqMD

**الانتخابات الرئاسية ومأزق الحراك:**

بعد أكثر من تسعة أشهر من الحراك الشعبي المستمر في المطالبة بتغييرات جذرية، ما زالت بعض الأصوات ترفض إجراء الانتخابات الرئاسية بصفته أحد الحلول المطروحة، وترى أن الظروف العامة ما زالت لم تتوافر لتنظيمها في وجود نور الدين بدوي، وزيرًا أولَ متهمًا بالتزوير بصفته وزير الداخلية في محطات انتخابية سابقة، ومنها جمع أكثر من ستة ملايين استمارة للمترشح بوتفليقة. في حين تصر المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابية الرئاسية مهما كلف الأمر، وهو ما صرح به قائد الأركان في أحد خطاباته في شهر سبتمبر/أيلول، لا سيما أن الحراك نجح في تعطيل موعدين انتخابيين رئاسيين وقت الحراك الشعبي ( 18أبريل/نيسان و 4 يوليو/تمُّوز) من أجل لذلك عملت المؤسسة العسكرية –بصفتها سلطة فعلية في مدة ما بعد 4يوليو/تمُّوز– جاهدةً لتوفير الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية، فشُكلت هيئة الوساطة والحوار الوطني برئاسة، كريم يونس رئيس البرلمان الأسبق[1] وكان هدفها إيجاد نهج توافقي للخروج من المأزق السياسي، بالحوار مع مختلِف الفواعل السياسية ونشطاء المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي، وكان من مخرجاتها التي رُفعت إلى رئيس الجمهورية المؤقت بن صالح، تعديل القانون العضوي للانتخابات، وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تأسست لاحقًا برئاسة محمد شرفي وزير العدل الأسبق، وحُدد موعد نهائي لإجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر/كانون الأول.[2]

[1] حاورت هيئة الوساطة والحوار 4271 من فواعل الحراك الولائي والمشتركين في الجلسات الولائية، و 51 جمعية وتنظيمًا وطنيًّا، إضافة إلى 55 جمعية محلية، و 17 حركة شعبية ومنتدًى، و 267 من النخب الجامعية، و 51 طالبًا جامعيًّا. كما حاورت هيئة كريم يونس 49 شخصية من الأعيان والحكماء، إضافة إلى 521 شابًّا، و 331 ناشطًا حقوقيًّا، و 65 من نخبة النساء، و 25 حزبًا سياسيًّا.

[2] عبد العال، محمود. مأزق الحراك: تحديات ما بعد فوز تبون برئاسة الجزائر. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في 15 ديسمبر/كانون الأول 2019 شوهد في 09/23/ 2020 ، الرابطhttps://bit.ly/35XuatO

وهنا طُرح النقاش مجددًا: هل تعد الانتخابات الرئاسية فرصة للاستجابة لمطالب الحراك بالتغيير والتحول الديمقراطي، أم إجهاضًا له؟ وهل كانت إجراءات (هيئة الوساطة والحوار) و(السلطة المستقلة للانتخابات) أرضية بناء الثقة مع الشارع؟ فالبعض يرى في اختيار شخصيات من أرشيف النظام على رأس الهيئتين مؤشرًا من مؤشرات إعادة إنتاج النظام نفسه، وهو ما أكدته الأسماء الخمسة المرشحة لغمار خوض الرئاسيات، والتي نالت موافقة السلطة المستقلة للانتخابات عليها، إذ يُذكر أن اثنين منهما شغلا منصب رئيس الوزراء تحت حكم الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة.

وفي انتخابات رئاسية اتسمت بأدنى مستوى مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد، إذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9 % ، أفرزت فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون، الذي شغل منصب الوزير الأول سابقًا، والعضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ استقلال البلد. وفي أول خطاب له بعد إعلان فوزه، أكد عزمه الحوار الجاد مع الحراك الشعبي، وهو ما عدَّه البعض هدية مسمومة تهدف إلى تفكيك الحراك. لتأتي لاحقًا مجموعة إجراءات منها إطلاق سراح الكثير من السجناء على خلفية الاحتجاجات، ووجود بعض وجوه الحراك في تشكيلة الحكومة الجديدة، لتزيد في انقسام مواقف الشارع وتباينها. ففي حين يرى البعض أن مشروعية المطالب تبقى قائمة متمثلة في القطيعة النهائية مع النظام السياسي ورحيل جميع رموزه، يرى آخرون أن الحراك فقدَ جميع مسوِّغاته مع الانتخابات الرئاسية وإعلان رئيس جديد.[1]

[1] كمال، عبد الله. ما مصير الحراك الجزائري بعد أن أصبح تبون رئيسًا؟ ساسة بوست، نشر في 21 ديسمبر/كانون الأول 2019 ، الرابط https://bit.ly/2tsxEHv ، شوهد في 23/09/ 2020

**المبحث الثالث: أبرز التعديلات في الدستور**

أبرز تعديلات الدستور الجزائري والملاحظات عليها[1]

– **الموقف من الحراك:** أعطى مشروع الدستور الحراك الشعبي الذي بدأ يوم 22 فبراير/شباط 2019 طابعاً دستورياً، عبر الإشادة به في الديباجة، تخليداً لانتفاضة أجبرت عبدالعزيز بوتفليقة، في 2 أبريل/نيسان 2019، على الاستقالة من الرئاسة بعد 20 عاماً في الحكم.

ولكن نشطاء الحراك يرفضون الدستور الذي تقول أحزاب المعارضة والنشطاء إنهم لم تتم استشارتهم به، بينما اللجنة المكلفة بوضع الدستور، تقول إنه تم توزيع مسودة مشروع الدستور على الأحزاب والنقابات والجمعيات ووسائل الإعلام المحلية من أجل تقديم اقتراحاتها. وبحسب لجنة تعديل الدستور فإنها "تلقت 1800 ملف تحمل مئات المقترحات بشأن التعديلات المتضمنة في المسودة."

– السماح بإقرار وضع خاص لتسيير البلديات التي تعاني من ضعف في التنمية.

– السماح لأول مرة بخروج الجيش خارج الحدود في مهام "لحفظ السلم" تحت إشراف منظمات الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، بشرط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان.

في ظل التوتر الذي يحيط بالجزائر، وخاصة في ليبيا والصحراء الكبرى، قد لا يلقى هذا البند معارضة كبيرة، خاصة أنه ليس هناك خلاف كبير بين الجزائريين حول السياسة الخارجية.

– منع توقيف نشاط وسائل الإعلام وحل الأحزاب والجمعيات إلا بقرار قضائي.

[1] انظر إلى الموقع التالي: https://arabicpost.net/%d8%aa% ، اطلع عليه يوم 2020/09/23، على الساعة 12:45.

وتضمنت المسودة النهائية للدستور الجديد 6 محاور تتعلق بالحقوق الأساسية والحريات العامة، والفصل بين السلطات والسلطة القضائية والمحكمة الدستورية والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولم تُجرِ اللجنة الدستورية تغييرات كبيرة على المسودة الأولى التي طُرحت في الخامس من مايو/أيار الماضي، والتي لقيت اعتراضات كبيرة من قبل القوى السياسية والمدنية في البلاد.

وعبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها "بشأن عدد من المواد في (المشروع التمهيدي) للتعديلات الدستورية المُقترحة، مثل المواد المتعلقة بالحق في التعبير، والحق في التجمع"، وأشارت في مذكرة مقترحات وجهتها للجنة التي صاغت التعديلات إلى "افتقار كامل للشفافية بخصوص هذه العملية وإطارها الزمني."

– إسقاط مقترح استحداث نائب الرئيس الذي ورد في المسودة الأولى التي أعدها خبراء قانون.

– منع الترشح لرئاسة الجمهورية لأكثر من فترتين (5 سنوات لكل واحدة) سواء متتاليتين أو منفصلتين.

الدستور الجزائري الذي انتخب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على أساسه لم يكن يسمح له سوى بالترشح لولايتين، وبعد أن رسخ حكمه، صادق البرلمان في 2008 على تعديل للدستور من شأنه تمكين بوتفليقة من الترشح بلا حدود[1].

– منع ممارسة أكثر من عهدتين برلمانيتين منفصلتين أو متتاليتين.

– إقرار إلزامية إسناد رئاسة الحكومة للأغلبية البرلمانية لأول مرة بعد أن كان رئيس الجمهورية حرا في تعيين شخصية من خارج حزب أو تحالف الأغلبية.

[1] نفس الموقع الالكتروني السابق.

– إبعاد وزير العدل من عضوية المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية، ونائبه رئيس المحكمة العليا.

– استحداث محكمة دستورية بدلا عن المجلس الدستوري ويعود إليها البت في نتائج الانتخابات، ومدى دستورية القوانين، والمعاهدات الدولية.

**محاربة الفساد[1]**

– جاءت النسخة النهائية من الدستور الجزائري، باقتراح لإطلاق سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كهيئة رسمية تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية، تعوض ديوان مكافحة الفساد التابع حالياً لوزارة العدل، والمعطلة مهامه منذ عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حسب موقع العربي الجديد.

– كما أضافت الرئاسة الجزائرية مادة في الدستور الجديد حسب، "العربي الجديد"، تمنع الجمع بين الوظائف العامة والنشاطات الخاصة أو المهن الحرة، وذلك بعدما كشفت التحقيقات القضائية تورط العديد من الوزراء والولاة في حالات تضارب المصالح بجمعهم لوظيفة رسمية وتسيير شركات خاصة.

– وبقصد كبح مظاهر الفساد والمحسوبية، أدرج مشروع الدستور، إلزامية التصريح بالممتلكات في بداية استلام الوظيفة العمومية وعند انتهائها لكل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة أو منتخب أو معين في البرلمان أو منتخب في مجلس محلي، وكذا تطبيق العقاب في حالات استغلال النفوذ.

– كما جرم الدستور الجديد التهرب الضريبي، الذي فاق، بحسب أرقام حكومية، عتبة 100 مليار دولار.

[1] نفس الموقع الالكتروني السابق.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول انتشاراً للفساد فيها، وإن تضاربت الأرقام الرسمية حول حجمه، فإنها تتقاطع كلها فوق عتبة 200 مليار دولار طيلة السنوات العشرين الماضية، أي خلال حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي كلفت برامجه خزينة الدولة 1100 مليار دولار.

وفور استقالته وسقوط نظامه، في إبريل/ نيسان 2019، في أعقاب انطلاق حراك شعبي واسع رافض لولاية رئاسية خامسة لبوتفليقة، شرع القضاء الجزائري في فتح ملفات فساد ثقيلة وكبيرة، كشفت حجم الفساد الذي ضرب مؤسسات الدولة الجزائرية، وأدت التحقيقات إلى سجن 15 وزيراً في مقدمهم رئيسا الحكومة السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، المتابعان في 8 ملفات فساد، بالإضافة إلى عشرين رجل أعمال.

وتوسعت التحقيقات لتصل إلى داخل المؤسسة العسكرية، التي شهدت سجن العشرات من الجنرالات بتهم الإثراء غير المبرر.[1]

[1] نفس الموقع الالكتروني السابق.

**الخاتمة:**

وفي الأخير نصل إلى نتيجة أن الجزائر عبر تاريخها الحديث عرفت تجارب دستورية مختلفة ،كل دستور جاء لمواكبة فترة تاريخية معينة و ظروف معينة إلى غاية أخر دستور الصادر سنة 1996 ،لكن هذا الدستور في تعديل مستمر ودلك بحسب الظروف التي تمر بها البلاد .

إن ظاهرة الحركات الاحتجاجية الشعبية في الجزائر ما زالت متواصلة وهي في تفاعل وتطور مستمرين، فالشخصية القانونية للدولة لا تنشأ إلا بتوافر ثلاثة أركان من بيها الشعب الذي يعتبر الركن الأساس ي والعنصر الفاعل بالدولة، والشعب باعتباره أول ركن فهو وفقا للفقرة الأولى من المادة 7 من الدستور مصد ر كل سلطة تلك التي تنقسم إلى سلطة تشريعية تسن القوانين وسلطة تنفيذية تنفذ القوانين وسلطة قضائية تفصل في النزاعات وفقا لتلك القوانين، كما ويعتبر الشعب المالك الحقيقي والوحيد للسيادة الوطنية حسب المادة 2 / 7 من الدستور .بالإضافة إلى ذلك مكانة الشعب مهمة في انتخاب رئيس الجمهورية، فمن شروط فوز المترشح في الانتخابات الرئاسية هو حصوله على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها حسب المادة 85 من الدستور...

فالحراك الشعبي الجزائري حقق أولى المطالب التي خرج من أجلها وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه للعهدة الخامسة بالإضافة إلى تقديم استقالته وسقوط الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية ورجال الأعمال في يد القضاء بسبب قضايا الفساد على اختلاف أنواعها، ولكن مع كل هذه الإنجازات التي حققها الحراك الشعبي إلا أنه مازال في منتصف الطريق وما تبقى من أهداف يعتبر مهما من أجل بناء دولة القانون وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية.

**وبناء عليه نقترح:**

1) ضرورة مكافحة الفساد بشتى صوره والتحلي بأخلاقيات الوظيفة العامة،
2) تحديد العهدة الرئاسية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وبنفس المدة،
3) عدم التدخل في مهام السلطة القضائية،
4) تعزيز الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوازنها،
5) تعزيز وسائل الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة حتى تؤدي الغرض المستهدف منها وهو تقص ي الحقائق وكشف المخالفات وإقرار المسؤولية السياسية عنها، ولن يكون ذلك إلا من خلال وضع جزاء قانوني.

**الكتب باللغة العربية:**

1-إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدستوري- الكتاب الأول، الدساتير والدولة ونظم الحكم، ط: 02 ،دار الكتاب الجديد المتحدة ببنغازي (ليبيا)، 2002

2-الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية 1998

3-إسماعيل الغزال: القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط 04 ، لسنة 1989

4-اسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية الكويت. جامعة الكويت، 1994

5-بكيس، نور الدين .الحراك الشعبي الجزائري :النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي .النشر الجامعي الجديد، 2019

6-بسوني عبد الله عبد الغني :النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف- إسكندرية، 1997 ، مصر

7-بوحنيفة قوي، الحراك السياس ي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن. تقارير. مركز الجزيرة للدراسات2019

8-جمال الشلبي، العرب وأروبا، رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 2000

9-حسن عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2002.

10- ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، 2008 بمصر

11- مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي –دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية. طبعة 1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين ألمانيا2019

12- محمد السبيطلي، دراسات حراك الجزائر: أزمة النظام بين الاصلاح أو القطيعة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 1440هـ

13- محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999 ، مصر

14- محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستوري- الجزء الأول، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر 1972

15- موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت 1992 ،لبنان

16- مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس- دار البيضاء، 2007 الجزائر

17- عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر 2010

18- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البحث ، قسنطينة،، الجزائر، 1991

19- فاروق، طيفور .الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة :الفرص، المخاطر، المناعة المستقبلية، الجزائر. منشورات السائحي،2019

20- فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القسم الثاني ، النظرية العامة للدساتير، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001

21- سليمان محمد الطماوي :النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 1988

22- سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 1989

**الكتب باللغة الأجنبية:**

1-Boudon Raymond et autre. (2005). Dictionnaire de sociologie. Impression Bassiere. France

2-Michael Storper. (2001). the Poverty of radical theory today. International journal of urban

3-Neveu Eric. (2002). Sociologie de mouvement sociaux. edition la découverte

4-Sarah Slimani et d'autres, La révolution du sourire, Edition Frantz Fanoun, Algérie,2019

**المجلات والتقارير:**

1-أحمد بودراع. ، فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم. مجلة جيل الد راسات السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

2-افتتاحية الجيش :التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس، مجلة الجيش، عدد 670، مايو/أيّار 2019

3-توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير الاحتجاجية بالمغرب في ضوء نموذج التفسير 2015 مجلة رهانات.

4-ثائر مطلق عياصرة ، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009 – 2011 . دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد 43 . ملحق 4، 2016.

5-حسن رضا أحمد، ثورات الربيع العربي من منظور اقليمي ودولي. مجلة شؤون عربية، 2013

6-رضوان المجالي . الحركات الاحتجاجية في الأردن، دراسة في المطالب والاستجابة. المجلة العربية للعلوم السياسية. مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت2013

7-طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة. مجلة شؤون عربية2011

8-محمد بن أحمد، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 07/ 2019

9-نصر الدين بن طيفور: الطبيعة القانونية للوثائق الدستورية الجزائرية م ج ع ق إ س ،عدد 03، الجزائر 2002.

10- عصام عبد الشافعي، الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات، الباب الثاني، ملف العدد واقع ومستقبل الثورات العربية. دون سنة.

11- سيف أحمد عبد الكريم(مارس يونيو – 2012 ) مدارات سياسية. مجلة مدارات استراتيجية.

12- مقالة في صحيفة "الخبر" الجزائرية، بعنوان: الابراهيمي ... ذهب ولم يعد"، بتاريخ 31 مارس2019م.

**القوانين والمراسيم:**

1-بمقتضى أمر رقم 76 -97 في22نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جريدة رسمية رقم 94 – الصادر بتاريخ 24 فيفري 1976

**المواقع الالكترونية:**

1-https://www. Raialyoum.com/index.php

2-https://blogs.aljazeera.net/blogs/20 /

3-https://arabic.euronews.com/2019/03/20/the-end-of-gachiocracy-a

4-https://bit.ly/2TyVqMD

5-https://bit.ly/2tsxEHv 2019

6-https://arabicpost.net/%d8%aa%